



مجلس الوزراء

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة السابعة

المعقودة يوم الاثنين ٢٣ جماد ثاني ١٣٩٨ هـ . الموافق ٢٩ ايار ١٩٧٨ م

(الجلد ١)

(الجلد ٧)

مجلس الوزراء

صفحة

٣

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٢ - تلاوة الارادة الملكية السامية بقبول استقالة عضو المجلس الوطني الاستشاري سعادة السيد فايف الحريشا  
اعتباراً من ١٩٧٨/٤/٢٥

٣ - تلاوة الارادة الملكية السامية بتعيين سعادة السيد بركات الزهير عضواً في المجلس الوطني  
الاستشاري اعتباراً من ١٩٧٨/٥/٢٨ .

٤

٤ - تلاوة القسم القانوني من قبل العضو الجديد سعادة السيد بركات الزهير .

٥

هذا من الشاهل



صفحة

٥

٥

٥

٥

٦

٦

٦

٧

٧

٧

٧

٧

٧

٧

٧

١٣

١٣

١٣

١٣

١٣

١٣

١٣

١٣

١٣

١٣

١٣

١٣

١٣

موافقة

قرار  
المجلس  
أحالته  
للحكومة

٥ - تلاوة الاجازات والاعتنات .

أ - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد شفيق زوايده  
من ٧٨/٦/١٠ - ٥/٢٧ .

ب - طلب اجازة مقدم من معالي السيد عبد الوهاب المجالي  
من ٧٨/٥/٢٨ - ٧٨/٦/٨ .

ج - كتاب معذرة مقدم من سعادة السيد جودت السبول .

د - كتاب اجازة معذرة مقدم من سعادة السيد عبد الله  
اخو ارشيد .

هـ - كتاب معذرة مقدم من السيدة انعام المقي .

و - كتاب معذرة مقدم من معالي السيد علي السحبات .

ز - كتاب معذرة مقدم من سعادة السيد سعيد الغزاوي .

٦ - تلاوة الاقتراحات الواردة :

أ - الاقتراح رقم (١) المؤرخ في ١٩٧٨/٥/٢٧ المقدم

من معالي السيد عبدالله الريماوي بشأن الطلب من

الحكومة تقديم بيان سياستها العامة الداخلية في جلسة

خاصة للمجلس وذلك من زاوية ، الحريات العامة .

ب - الاقتراح رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٨/٥/٢٧ المقدم

من معالي السيد عبدالله الريماوي بشأن الطلب من

الحكومة عرض مشروع نظام الخدمة المدنية على

المجلس قبل اقراره .

٧ - تلاوة مقررات اللجنة القانونية .

أ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم ( ٤ )

المؤرخ في ١٩٧٨/٥/١٨ بشأن مشروع النظام

الداخلي للمجلس الوطني الاستشاري ابتداء من

المادة الثامنة .

ب - تعيين موعد موضوع جلسته القادمة .

الافتتاح الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

النصاب قانوني ، اعلان افتتاح الجلسة .

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

الجميع

نصادق عليه ونعفي الأمين العام من التلاوة

٢ - تلى الأرادة الملكية السامية بقبول استقالة

سعادة السيد نايف الخريشا من عضوية المجلس

دولة رئيس المجلس

تلى الأرادة الملكية السامية بقبول استقالة سعادة

السيد نايف الخريشا من عضوية المجلس .

السيد الأمين العام

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

اشير الى كتابكم رقم ٤٧ تاريخ ١٣/٥/١٩٧٨

ابحث اليكم بصورة عن الارادة الملكية السامية

المتضمنة قبول استقالة سعادة السيد نايف الخريشا

من عضوية المجلس الوطني الاستشاري اعتبارا من

تاريخ ٢٥/٤/١٩٧٨

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

مضر بدران

السيد الامين العام ( متابعاً )

( وهنا وقف جميع من في القاعة )

المجلس الوطني  
الاستشاري

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علناً ونصاب قانوني الساعة

١١ صباحاً من يوم الاثنين الواقع في ٢٩/٥/١٩٧٨

برئاسة دولة السيد احمد الوزري رئيس المجلس الوطني

الاستشاري وبحضور امين عام المجلس السيد عدنان

بميون وتغيب من الاعضاء بأجازة السادة : شفيق

زوايده ، عبد الوهاب المجالي ، سعيد الغزاوي

وتغيب من الاعضاء معذراً السادة : جودت السبول ،

عبدالله اخو رشيد ، انعام المقي ، علي السحبات .

وحضر من الحكومة

١ - دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء ووزير

الدفاع والحارجية .

٢ - معالي الدكتور عبد السلام المجالي وزير التربية

والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .



هكذا من الأشهر

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية  
بعد الاطلاع على المادة ١/٥ من قانون المجلس الوطني  
الاستشاري رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ .  
نصدر اراءنا بما هو آت :-

تقبل استقالة سعادة السيد نايف الخريش من  
عضوية المجلس الوطني الاستشاري اعتباراً من  
تاريخ ١٩٧٨/٥/٢٥ .  
١٩٧٨/٥/١٢ .

الحسين بن طلال  
رئيس الوزراء

( وهنا جلس الجميع )

٣ - تلاوة الأرادة الملكية السامية بتعيين سعادة  
السيد بركات الزهير عضواً في المجلس الوطني  
الاستشاري .

دولة رئيس الوزراء

تتلى الأرادة الملكية السامية بتعيين سعادة السيد  
بركات الزهير عضواً في المجلس .  
السيد الامين العام :

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

ابعث اليكم بصورة عن الارادة الملكية السامية  
المتضمنة تعيين سعادة السيد بركات الزهير عضواً في  
المجلس الوطني الاستشاري اعتباراً من تاريخ  
١٩٧٨/٥/٢٨ .

واقبلوا فائق الاحترام :

رئيس الوزراء  
مضر بلدان

السيد الامين العام (متابعاً)

( وهنا وقف جميع من في القاعة )

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية  
بعد الاطلاع على المادة ١/٣ من قانون المجلس الوطني  
الاستشاري رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨

وبناء على تنصيب رئيس الوزراء نصدر اراءنا بما  
هو آت :-

يعين سعادة السيد بركات الزهير عضواً في  
المجلس الوطني الاستشاري اعتباراً من تاريخ  
١٩٧٨/٥/٢٨

عمان في ٢٠ جباد الثاني ١٣٩٧ هـ  
الموافق ٢٧ ايار ١٩٧٨ م

رئيس الوزراء  
مضر بلدان

( وهنا جلس الجميع )

السيد الامين العام

٤ - تلاوة القسم القانوني من قبل العضو  
سعادة السيد بركات الزهير

دولة رئيس المجلس

ارجو من سعادة السيد بركات الزهير  
تلاوة القسم القانوني . ومبروك . - وهنا وقف  
جميع من في القاعة

السيد بركات الزهير

« اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصاً للملك  
والوطن وان احافظ على الدستور وان اخدم الامة  
واقوم بواجبي بأمانة وتجرد .

- وهنا جلس الجميع -

٥ - تلاوة الاجازات والاعتنات

دولة رئيس المجلس

تتلى الاجازات والاعتنات

- أ -

السيد الامين العام

طلب اجازته مقدم من سعادة السيد شفيق  
الزوايده .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

تحية وبعد .

نظراً لسفري خارج المملكة الامور تتعلق  
بالمصلحة العامة فأني مضطر للتغيب عن جلسات  
المجلس الوطني الاستشاري من تاريخ  
١٩٧٨/٥/٢٧ حتى ١٩٧٨/٦/١٠ .

واقبل فائق الاحترام

المهندس

شفيق زوايده

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو شفيق  
زوايده .

الجميع

موافقون

- ب -

السيد الامين العام

طلب اجازته مقدم من معالي السيد عبد  
الوهاب المجالي .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري  
المحترم

أرجو ان أحيط دولتكم بأنني سأغادر  
الاردن الى الكويت لمدة يومين اعتباراً من صباح  
الاحد الموافق ١٩٧٨/٥/٢٨ م . لأمر مستعجلة  
تتعلق بشركة القرسفات كما سأغادر في ١٩٧٨/٦/٣  
الى فرنسا لحضور مؤتمر منتجي الفوسفات ولغاية  
١٩٧٨/٦/٨ م .

ارجو ان تتكرموا بالمواقفه على اجازتي  
للفترة المشار اليها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عبد الوهاب المجالي

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على اجازة العضو  
معالي السيد عبد الوهاب المجالي

الجميع

مرافقون

- ج -

السيد الامين العام

برقية معلنة من سعادة السيد جودت السبول  
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

الافخم عمان .

لأسباب خاصة سوف اتغيب بخارج البلاد



حتى الاربعاء القادم فأرجوا المعذرة وقبول  
احترامي .

عضو المجلس المحامي جردت السبول  
دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس على قبول المعذرة ؟  
الجميع  
موافقون

- د -

السيد الامين العام  
كتاب معذره من معاذة السيد عبدالله اخو  
ارشيد

دولة رئيس المجلس الرطبي الافخم  
تحية طيبة وبعد :  
أرجو دولتكم التكرم بالمرافقة على تبني  
عن حضور جلسة اليوم ١٩٧٨/٥/٢٩ لاسباب  
اضطرارية متمنياً لكم ولاخرة التوفيق .  
واقبلوا احترامي .  
عبدالله اخو ارشيد

دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس على قبول معذره ؟  
الجميع  
موافقون .

( هـ )

السيد الامين العام  
طلب معذرة مقدم من السيدة انعام المقي  
عمان ٧٨/٥/٢٨  
دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري المؤقر  
ارجو ان اعتذر عن حضور جلسة المجلس

المقررة ليرم الاثنين المرافق ٧٨/٥/٢٩ وذلك  
لانشغالي في المؤتمر الاقليمي للمرأة العربية الذي  
يبدأ في ١٩٧٨/٥/٢٩ الى ٤ حزيران ٧٨ .

مع فائق احترامي  
انعام المقي

دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس على قبول المعذرة ؟  
الجميع

موافقون

( و )

السيد الامين العام  
كتاب معذرة من معالي السيد علي السحيمات  
عطوفة الامين العام للمجلس الوطني الاستشاري  
ارجو التكرم بالعلم بأن معالي المهندس علي  
السحيمات عضو المجلس الوطني الاستشاري لن  
يتمكن من حضور جلسة ١٩٧٨/٥/٢٩ ، وذلك  
بسبب وجده خارج البلاد في مهمة رسمية ، راجياً  
تقديم الاعتذار لدولة رئيس المجلس .

واقبلوا فائق الاحترام  
مدير مكتب الوزير

التاريخ ١٩٧٨/٥/٢٨

دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس على قبول المعذرة ؟  
الجميع  
موافقون

( ز )

السيد الامين العام  
طلب اجازة مقدم من سعادة السيد سعيد  
الغزاوي .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري  
وبعد التحية .  
ارجو ان اعلم دولتكم بأنني ولظروف عائلية  
خاصة استدعت وجودي خارج البلاد لن اتمكن  
من حضور جلسة المجلس والتي ستعقد يوم الاثنين  
الموافق ١٩٧٨/٥/٢٩ لذا ارجو دولتكم المرافقة  
على اجازتي في اليوم المذكور وتفضلوا دولتكم  
بقبول فائق الاحترام .

عضو المجلس  
سعيد الغزاوي

دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس على طلب الاجازة .  
الجميع  
موافقون

٦ - تلاوة الاقتراحات الواردة .

دولة رئيس المجلس  
تتلى الاقتراحات الواردة .

( أ )

السيد الامين العام  
اقتراح رقم (١) مقدم من معالي السيد عبد الله  
الرماعي بشأن الطلب من الحكومة تقديم بيان عن  
سياستها العامة الداخلية في جلسة خاصة للمجلس  
وذلك من زاوية الحريات العامة .

اقتراح رقم (١)  
تاريخ ١٩٧٨/٥/٢٧

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري المحترم  
ارجو التكرم بأدراج الاقتراح التالي على  
جدول اعمال جلسة ٧٨/٥/٢٩ .

الطلب من الحكومة بتقديم بيان عن سياستها  
العامة الداخلية في جلسة خاصة للمجلس وذلك من  
الزوايا التالية :

أ - الحريات العامة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

العضو  
عبدالله الريمائي

دولة رئيس المجلس

معالي عبد الله بك

السيد عبد الله الريمائي

السبب المباشر لطرح هذا الاقتراح وهو  
اقتراح له اهمية كل الظروف والسبب المباشر هو  
انه كان حديث احدى الصحف في خلال الاسبوع  
الماضي . وعندما اقول السبب المباشر فلست اعني  
انني اطلب الان مناقشة هذا الاجراء وانما اشير الى  
ضرورة هذا الاقتراح فالحريات العامة وسيادة  
القانون أمران متعاقبان ويكونان الدعائم الاساسية  
للسياسة الخارجية ايضاً باعتبار ان الوضع الداخلي  
هو دوماً القاعدة التي تبنى من خلالها السياسة الخارجية  
المقصود بالحريات العامة في اقتراحي وسيادة  
القانون كل ما يقع في القصل الثاني من الدستور  
وبشكل خاص حرية الصحافة وقانون المطبوعات

هكذا من الأشهر



(ثانياً) : حرية الاجتماع ، (ثالثاً) : ما يتعلق بشؤون المصلين (رابعاً) : ما يتعلق بتحسين كثير من القرارات الادارية من الطعن فيها امام محكمة العدل العليا واخيراً تحريك قسم كبير من صلاحيات القضاء النظامي الى القضاء (المحاكم الخاصة) .  
اكرن شاكرأ لر تصدت الحكومة بالاضافه الى المجلس بأن تقدم لنا رأياً عن سياستها العامة ازاء هذا الموضوع الهام لتمكين من مناقشته والتشاور حوله وفق القانون .

دولة رئيس المجلس

شكراً . الحقيقة هذا اقتراح من معالي العضو عبد الله الزماوي بموضوع الحريات العامة ومثل هذا الاقتراح عادة تحل الى الحكومة وهل يوافق المجلس على .... هنا في اقتراح في عليه وبدننا نحيله على الحكومة . والموضوع المتعلق باقتراحك السابق انا طلبت من معاليك انك تقدم لنا آياه وقدمته وفي اول جلسة سيدرج وايضاً يحال الى الحكومة في بعد من الابعاد .

د . محمد غضوب الزين

الاقتراح الي انا طلبته بيان حول السياسة الداخلية من حيث الحريات العامة .... بكرة يجي زميل ويتقدم بطلب بيان حول السياسة المالية لذلك توفيراً للمناقشة وتوفيراً لوقت الحكومة وبشكل عام انه بيان عام حول السياسة الداخلية من جميع جوانبها يتوقع انه يكون افضل وأسلم واوفر وقت بالنسبة للدولة ؟

دولة رئيس المجلس

شكراً .

د . جمال الشاهر

معالي الاستاذ عبد الله الزماوي قدم اقتراح يقول ان يطلب المجلس من الحكومة . هل افهم من دولة رئيس المجلس انه يريد ان يحيله دون ان يطلب المجلس بشكل رسمي اذا اقره .....

دولة رئيس المجلس

الاحالة هي قرار من المجلس ولما المجلس يقرر احالة القضية وهذا الشأن للحكومة . الحكومة طبعاً مشكورة مستجيب على هذا الموضوع المجلس يوافق على احالة هذا الاقتراح الى الحكومة من يوافق على ذلك ؟

الجميع

موافقون

دولة رئيس المجلس

شكراً احيل الاقتراح . ارجو من الامين العام تلاوة الاقتراح الثاني .

(ب)

السيد الامين العام

تلاوة الاقتراح رقم (٢) .

اقتراح رقم (٢)

تاريخ ١٩٧٨/٥/٢٧

دولة رئيس المجلس الوطني المحترم

ارجو ادراج الاقتراح التالي على جدول

اعمال المجلس الجلسة ١٩٧٨/١١/٢٩

وتفضلوا بقبول الاحترام

الاقتراح : تعرض الحكومة مشروع نظام الخدمة المدنية على المجلس قبل اقراره .

عضو المجلس الوطني

دولة رئيس المجلس

معالي عبدالله بك .

السيد عبد الله الزماوي

من المعلوم ان الحكومة في معرض وضع نظام الخدمة المدنية أو تعديل النظام القائم . ومع معرفتي وتأكيدي أن ليس من حق مجلسنا أن يطلب من الحكومة او يفرض عليها بقانون أن تقدم له مشاريع انظمتها التدريبية . ودون ان ادخل في نقاش دستوري حول اذا كان نظام الخدمة المدنية وهو نظام مستقبل واضح . ممكن اعتباره قانون اولاً . بدون . أنا أقول ان ثمة فائدة كبيرة في ان نتشاور مع الحكومة فيما يتعلق بنظام الخدمة المدنية نظراً لأهمية . فاذا تكرم دولة رئيس الوزراء ووافق على ان يطرح علينا هذا المشروع دون ان يعني ذلك أننا نقرر حقاً في طرحه ...

دولة رئيس المجلس

من يشي على اقتراح عبدالله بك بتأييد هذا الاقتراح .

اصوات : ثنيته

السيد وصفي ميرزا

الحكومة لها صلاحية تنظيم خدمة الموظفين بموجب الدستور وليس من حق الحكومة تتنازل عن هذا الحق . وليس من حقنا أن نطالب بشي غير مطروح للتسوية ولللك فأنتي اعترض على هذه النقطة وعلى الموافقة عليها .

دولة رئيس المجلس

عدد من الاخوان ثنوا على اقتراح معالي عبدالله بك من يؤيد احالة اقتراح العضو عبدالله بك للحكومة .

السيد وصفي ميرزا

لا يا سيدي هذا غير قانوني لانه لا يستند الى نظام . لا يجوز للسلطة التشريعية أو المجلس الاستشاري التدخل في شؤون السلطة التنفيذية

دولة رئيس المجلس

معالي الاخ سنتظر جواب الحكومة على هذه النقطة اذا احال المجلس الاقتراح الى الحكومة

السيد وصفي ميرزا

الاحالة مجرد الموافقة المبدئية من مجلس— وهذا ليس من حقنا ابداً .

دولة رئيس المجلس

هل المجلس يوافق على احالة اقتراح

السيد وصفي ميرزا

لا يا سيدي . لا يا سيدي .

دولة رئيس المجلس

سلمان بك

السيد سلمان القضاء

السلطة التشريعية من حقها . حتى قبل ان يكون اقتراح من الحكومة . الحكومة تقول لا تطرحها . اذا دولة الرئيس الآن يعطي الجواب

دولة رئيس المجلس

لماذا يا عطوفة الاخ سلمان بك ما دام نفس العضو المقترح يقول أنا لا اريد أن ادخل في قضايا جدلية ولنفرض ان هذا الموضوع احيل الى الحكومة وقرر المجلس ذلك فلا شك ان الحكومة ستوضح موقفها ورأيها .

السيد وصفي ميرزا

هذه بادرة جديدة

هكذا من الشاهر



## دولة رئيس الوزراء

في الواقع الحكومة تحب ان تتعاون في جميع جميع المجالات ومنذ انشاء الاندفاع في هذا الموضوع وفي هذا المجال . ما كنت اريد اريد ان اُجيب على اقتراح الاستاذ عبدالله الريماوي الان .

وانما بالنسبة الى الاخ الدكتور محمد عسوي فقد ذكر في الجلسة الماضية مناقشة السياسة الداخلية اخذت المفهوم منه . السياسة الداخلية في جميع ابعادها سواء كانت خطط التنمية أو الخريجات أو القوانين الاستثنائية الخ .

الواقع كنا حاضرين لهذا الموضوع . وطبعاً هذا الموضوع واسع يجب ان اذكر الاخوان انه لقد نمر عليه مرور الكرام . يعني انه سيقوم الاخوة الوزراء في طرح سياستهم وستأخذ عدة جلسات ما كان القصد ان تناقش في ساعتين او ثلاثة ورئيس الوزراء يشرح عن السياسة التموينية وعن سياسة وزارة الصحة وعن سياسة وزارة المواصلات لمحات . وانما اردنا ان نضع المجلس في كامل التفاصيل . وهذا طبعاً عائد للمجلس اذا احب ان يستمع لجميع التفاصيل واي امور اخرى تتعلق بالسياسة العامة وغيرها في الاقتراح الثاني يمكن بصفة شخصية أنا بحول النظام المذكور الى الاستاذ عبدالله الريماوي لاعطاء رأي فيه . ولكن هنالك المادة (١٢٠) من الدستور يقول التقسيمات الادارية في المملكة الاردنية وتشكيلات دوائر الحكومة ودرجاتها واسماؤها ومنهاج ادارتها وكيفية تعيين الموظفين ، عزهم الاشراف عليهم وحدود صلاحياتهم اختصاصاتها متى بأنظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة الملك يعني بمعنى آخر عند وجود مجلس النواب

أنا بحكي من الناحية الدستورية البحث في الواقع اذا بدى أخذ الموضوع من ناحية ذاتية أو شخصية أنا ما عنديش مانع .

ولا اريد بالفعل ان أتجاوز على نقاط دستورية . لانه الدستور واضح في هذا الموضوع الانظمة تصدر من مجلس الوزراء بموافقة الملك أما من ناحية اخرى ما عندي مانع ان ارسل لاي أخ من الاخوان يضع ملاحظات على ان يساعد في هذا الموضوع . أما النقاش في المجلس باعتقادي انه عم يسر سته ولا اعرف الى اين نصل اذا طرقتها في هذا الطريق . هل نبدأ من الآن ندخل في مجال الجدل حول النظام هل هر دستوري هناك انظمة تصدر - بموجب الدستور يخطط لها الدستور الراجع . وفي انظمة تصدر بموجب القانون . صح انه النظام الذي يصدر بموجب الدستور له قوة القانون ولكنه يبقى نظام ومحدد بالقانون . وشكراً .

## دولة رئيس المجلس

معالي ابو هشام .

ان في النظم الدستوريه بالنسبة لاقتراح الاخ عبد الله ليس من حق هذا المجلس ان يطلب نظام ولكنه يطلب من الحكومة ان تطلع المجلس على هذا النظام . في الحقيقة انه اذا وردت كلمة قانون مطلقة فهي تعني نظام . وهناك تفسير للجنة تفسير القوانين أنها فسرت النظام ولما ثبت أنها حق من حقوق النظام كان التفسير أنه اذا وردت كلمة قانون مطلقة فهي تشمل الجميع . ثانياً : - النظام الصادر بموجب القانون بموجب

الدستور كالمادة (١١٤) نظام اللوازم . والمادة (١٢٠) من الدستور هي في حكم القانون واذا طلبها المجلس فلا يكون تخفي صلاحياته في - ابداء المشورة للحكومة حول التشريع هنا المقصود التشريع وليس المقياس ... اما اذا خصص مثلاً اذا قيل قانون العقوبات اصبح قانون العقوبات اما اذا قيل قانون كذا مطلقة فهي القانون وتعني النظام ، ولذلك هنالك الدستور يحكي في تفسير القانون ليس القوانين لها صلاحية تفسير الانظمة وفسرت معنى ذلك أن في هذه الحالة يجوز للمجلس ان يطلب الى الحكومة ان يبدى الرأي في الانظمة الصادرة بقوة الدستور لانها تعتبر نظام .

## دولة رئيس المجلس

شكراً ابو هشام .

## دولة رئيس المجلس

عبد الحميد الشريدة .

السيد عبد الحميد الشريدة

من الواضح انه امامنا انظمة كثيرة وامامنا ستين للبحث والمناقشة فأنا اقول حتى نقدر نضع حد للموضوع حد قانوني ما دام في خلاف بين الحكومة والمجلس في وجهات النظر لتفسير الانظمة انا رأي أنه يحل الموضوع الى لجنة تفسير القوانين حول النقاط هل يعتبر كقانون أم كأنظمة لا يجوز المناقشة فيها .

## دولة رئيس المجلس

الاخ سلمان بك .

السيد سلمان القضاء

يا سيدي أنا بدى اختلف رأي الاخ احمد بك الطراونه . وان كان النظام الصادر بموجب المادة (١٢٠) أو (١١٤) له قوة القانون ولو كان

قانون لكان في حياتنا البرلمانية الطويلة عرضت مثل هذه الانظمة علينا . ويذكر الكثير من اعضاء هذا المجلس انه كان هناك قانون الخدمة المدنية ثم عاد المجلس والغاه لانه ثبت بأنه لا يجوز ان نعالج قضايا الموظفين بقوانين . لهذا تعرض مثل هذه القوانين وهذه الانظمة على المجلس برأي يخالف قانون المجلس الوطني - - - الاستشاري واحد ويخالف الدستور ثانياً . لكن في مجال عرض السياسة الداخلية للحكومة يمكن للحكومة أن تبحث سياستها فيما يتعلق بالادارة العامة والتوظيف ومعالجة قضايا الموظفين بكون المجلس الكريم وقف على اهداف النظام . نظام الخدمة المدنية الجديد .

## دولة رئيس المجلس

شكراً . الحقيقة انه دولة الرئيس في رده هو يبدى كل حسن النية وكل الاستعداد وكل الإيجابية لعرض كل قضايا البلد على هذا المجلس

السيد عبد الله الريماوي

الواقع انا لا ارجب في ان اتصور ان موضوع الخلاف اكبر حقيقة ، انا شخصياً متأكد تماماً بأنه ليس على الحكومة اي الزام بعرض اي نظام تنفيذي على المجلس . النظم التي تصدر بالنسبة الدستور نظامين مافش غيرهم . يعني لا يوجد مجال للقول اننا سنفتح الباب امام احتمالات واسعة في نظامين نظام الخدمة المدنية ونظام اللوازم لا يوجد غيرهما وبالرغم من اني اميل في تفسير الدستور مثل ما تفضل الاخ احمد الطراونه . اقول ان قانون المجلس يفرض على الحكومة امور ولكنه لا يمنعها من امور اخرى .

هكذا من الأشهر



أنا في هذه المرحلة لست ادخل في طلب حسم النظم الدستورية ابداً . يقول القانون تبعنا لا يمنع الحكومة ان تقدم هذا النظام لنا لانه أهمية خاصة ، لذلك ومع الاقتناع بأن دولة الرئيس راعياً في الاستفادة بمشورة المجلس بطريقة معينة لازلت قانع بأنه لا يوجد تعارض ولا يوجد احتمال توسع الى اتفاق غير معروفة فش الا هالنظامين فاذا عرض هذا النظام على المجلس ليشاور ويبدى رأي استشاري ، رأي المجلس غير ملزم وانا بعرف مجلس النواب لم يكن يملك مناقشة هذا النظام لانه من اختصاص السلطة التشريعية مع ذلك ارى ان طلبي بصفتي هذه لا يتعارض لا مع الدستور ولا مع القانون ويخدم المصلحة بين الحكومة والمجلس .

دولة رئيس المجلس

شكراً عبد الله بك

دولة رئيس المجلس

احمد بك

السيد احمد الشويكي

خلافاً لما ذكره السيد عبد الله ان هناك تعديل من الحكومة بموجب (٩١) من الدستور يسان لمجلس الوزراء الحق بأحالة مشاريع هذه القوانين على هذا المجلس الاستشاري شأنها شأن نظام الموظفين وهذا ما اعتقد انه مرغوب فيه .

دولة رئيس المجلس

شكراً

دولة رئيس المجلس

طاهر بك

السيد طاهر حكمت

بفض النظر من وجود الزام بأحالة الانظمة الى هذا المجلس بالذات ومع اني من الرأي القائل

انا لامتلك طلب تحويل الانظمة لنا وخاصة الانظمة التنفيذية الا انني اعتقد ان نظام الخدمة المدنية هو نظام هام جداً ويتعدى كونه نظاماً تنفيذياً ليشمل قضية عامة تشمل عشرات الالوف من ابناء هذا الشعب والنظام اثار ضجة كبيرة وهو يثير مخاوف العديد من فئات الموظفين واعتقد انه تحول الى قضية عامة من هذا المنطلق ودون الزام قانوني او دستوري فأني ايضاً بدوري اتوجه الى دولة الرئيس ان يستخدم سلطته التطوعية وان يقوم بالمبادرة منه بعرض هذا النظام على المجلس دون اي الزام .

دولة رئيس المجلس

شكراً

الحقيقة نحن الان امام اقتراح معالي عبدالله بك بأحالة اقتراحه الى الحكومة علماً بأنه هو تحوط سلفاً بأنه ليس يصدد جدول دستوري او قانوني دولة الرئيس ايضاً اجاب الجواب الكافي والشافي فكفضية عامة في البلد اذا رأى المجلس احالتها للحكومة من يثني على اقتراح عبد الله بك ومن يؤيد تحويل هذا الاقتراح الى الحكومة من المجلس .

السيد وصفي ميرزا

استناداً لاي مادة في النظام الداخلي احالة هذا الاقتراح .

دولة رئيس المجلس

كفضية تهم البلد

السيد وصفي ميرزا

كفضية تهم الحكومة وتهم السلطة الادارية

دولة رئيس المجلس

كل الامور التي تطرح تهم الحكومة .

السيد وصفي ميرزا

هذا الاقتراح المخالف للدستور يجب ان يستند الى نظام .

دولة رئيس المجلس

طيب ياسيدي الان من يوافق على تحويل هذا الاقتراح الى الحكومة يرفع يده وعد الاصوات باعدنان بك .

السيد الامين العام

بعد (٣٠)

دولة رئيس المجلس

(٣٠) من كم الحضور ؟

السيد الامين العام

(٣٠) من (٤٠)

دولة رئيس المجلس

(٤٢) اذن الاقتراح احتيل للحكومة .

النقطة التالية .

السيد الامين العام

٧ - تلاوة مقررات اللجنة القانونية .

(أ)

استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم

(٤) المؤرخ في ١٩٧٨/٥/١٨ بشأن مشروع النظام الداخلي للمجلس الوطني الاستشاري ابتداء من المادة الثامنة .

دولة رئيس المجلس

يتفضل سلمان بك .

دولة رئيس المجلس

في الجدول خالد بك .

السيد خالد القياض

نعم اذا سمحت في عندي اقتراح بس خمس دقائق من وقت المجلس الكريم حتى اني اقرأه .... في موضوعنا بالنسبة للنظام الداخلي

دولة رئيس المجلس

من عندك اقرأه بصوت عال

السيد خالد القياض

سيدي دولة الرئيس ، حضرات الزملاء والزميلات المحترمين .

قال جلالة الملك الحسين المعظم مخاطباً هذا المجلس الكريم في جلسة الافتتاح : ليس هذا المجلس بديلاً للحياة البرلمانية الانتخابية ولكنه صيغه على طريق التكامل والتضجج في مؤسساتنا وحياتنا العامة . فاعملوا ايها الاخوة على انجاح التجربة وتقوية الوطن وتدعيم المسيرة وخدمة الامة .

ولاشك ان جلالتك كان يعني كل كلمة في ذلك الخطاب السامي ، بما في ذلك قول جلالتك فاعملوا ايها الاخوة على انجاح التجربة . وبذلك فقد وضع جلالتك في اعتنا مسؤولية العمل على انجاح التجربة ، وانا واثق ان كل واحد منا حريص على تحقيق ذلك .

ولكن ما حصل في الجلسة الماضية من نقاش مطول كانت حصيلته انجاز قراءة ستة مواد من اصل ثمان وتسعين مادة من النظام الداخلي لمجلسنا . وهذا امر غير معقول ! وقد سمعت تعليقا على هذا الامر بعد انتهاء الجلسة الماضية من بعض الزملاء يقول بأننا على هذا المعدل سوف لانجز اي قانون ومع اننا في هذا المجلس ينبغي ان نسلق القرارات والا انه ليس من المعقول ان نحرقها كذلك . واعتقد ان هذا العصر يتطلب السرعة مع الاتقان .

الاقتراح

هكذا من الشاغل



بما ان اللجنة القانونية قامت مشكورة بوضع هذا النظام ليمتشي مع روح القانون الحالي للمجلس ، وحيث ان المجلس يستطيع طلب تعديل الانظمة والقوانين في اي وقت يشاء كما تفضلت بذلك الزميلة السيدة انعام المفتي في الجلسة الماضية ، وذلك تمسكاً مع الصلاحيات المخولة له بموجب القانون وظالما ان هدف هذا المجلس هو الجوهر وليس الشكل فاني اقترح اذا وافق المجلس الكريم ان يقوم مقرر اللجنة القانونية بتلاوة مواد النظام الموجودة المتبقية دفعة واحدة في هذه الجلسة وان يقوم كل عضو بتتبع ذلك على نسخة النظام الموجودة بخوضه لتصبح اية اخطاء مطبعية . على ان يقدم كل عضو يرغب في تعديل مادة او اكثر اقتراحاً خطياً بذلك مع بيان الاسباب الموجبة الى دولة رئيس المجلس ، وذلك قبل يومين على الاقل من موعد الجلسة القادمة ، حيث تتمكن الامانة العامة للمجلس من تحضير كشف بالاقترحات المتعلقة بكل مادة الخاصة ويقوم الامين العام بتلاوة الاقترحات واحداً واحداً على كل مادة مع الاسباب الموجبة واسم العضو المقدم للاقتراح ثم يجري الاقتراح عليها اقتراحاً تلو الاخر الى ان يفوز احدها بالاعلية المطلقة للحضور فيتم تدوينه في متن النظام وتلى المادة بعد التعديل من قبل مقرر اللجنة .

واذا لم يفر اي اقتراح لتغيير او تعديل المادة موضوع البحث ، فانها تعتبر فائزة حكماً كما وردت من اللجنة ويتم الانتقال لما بعدها من المواد المقترحة تعديلها الى ان تنتهي الجلسة باقرار النظام مسجع التعديلات . وشكراً .

خالد الفياض

دولة رئيس المجلس

شكراً خالد بك

دولة رئيس المجلس

شو رأي المجلس بهذا الاقتراح

دولة رئيس المجلس

الدكتور ابو احمد

د . اسحق الفرحان

انا اعتقد ان اي قانون او نظام لا يعرض على المجلس الا لاهميته الكبيرة ووفق قانون ومن حق المجلس ان يقرأ كل القانون مادة مادة ثم اذا ما كان هنالك ملاحظات حول تلك المادة او حول ذلك البند تنتقل الى البند الاخر بالطريقة التقليدية المعروفة .

دولة رئيس المجلس

وربما اذا سمح الاخوان يدخلنا ايضاً بنفس التطويل لان هذه العملية والتسجيل والتتبع واللجنة القانونية هي صاحبة الحق الحقيقية مثل الامانة العامة هي التي شرعت هذا المشروع وكل نظام كما قاله هو نوع من التشريع والقانون اذا تلى مادة مادة وانتهينا منه يكون اسرع وكما اقترح معالي احمد بك قبل بداية بداية هذه الجلسة اولا لن تسمح رئاسة المجلس لاي عضو ان يتكلم في المادة الواحدة اكثر من مرتين مختصرتين مركزتين على لب الموضوع وبهذه الطريقة تنتهي من القضية بنذا نبدأ في الموضوع .

دولة رئيس المجلس

من يني على اقتراح خالد بك . من يني ومن

يؤيد اقتراح خالد بك .

دولة رئيس المجلس

ما احدا يا خالد بك .

دولة رئيس المجلس

لتأجيل الانجاز نبدأ بالتلاوة دون اي تأخير

دولة رئيس المجلس

شرف علي بك .

المقرر بالوكالة

السيد علي البشير

في الواقع من المعروف تشريعياً وحسب المبادئ القانونية ان القانون يجب ان لا يخالف الدستور والنظام يجب ان لا يخالف القانونون افترغت بعض نصوص قانون المجلس الوطني الاستشاري حرفياً في النص في النظام . وحدث في الجلسة الماضية ان نوقشت هذه النصوص وبرأيي المتواضع لا يجوز تعديل نصوص قانون المجلس الوطني الاستشاري من خلال مناقشتنا للنظام الداخلي للمجلس ، الواقع ارجو من دولة الرئيس تسجيل هذا في المحضر ، ثانياً ان يلفت المقرر نظر المجلس بأن مثل هذه النصوص المفرغة المجلس الوطني مرة ثانية .

دولة رئيس المجلس

شكراً . المواد التي طرحناها في الجلسة الماضية ووفق عليها وانتهت والان ليقرأ المقرر المواد الجديدة

دولة رئيس المجلس

امين بك .

السيد امين شقير

عودة الى المادة السادسة لانه فيها خطأ نحوي

يجب ان يصحح .

دولة رئيس المجلس

ما بتقدر خلص .

دولة رئيس الوزراء

اذا سمحتولي الواقع نحن لانشارك في المناقشة كما يقول الاخوان اعتماداً على انه عندما يعرض على مجلس الوزراء تجري التركيز الاخطاء النحوية الموجودة وغيرها وكما ذكر الاخ علي البشير رأيي انه عندما يكون هنالك نص صريح في قانون المجلس ليس من الحكمة ان يوضع هذا النص الوارد في القانون ثانية في النظام لانه اضاف للنص عندما المواد القانونية نقرها نصاً ثانياً في النظام ، لانا مادام وضعت في القانون فهي معدول بها فلذلك يجب ان اذكر للاخوان ان هذه النقاط ابدى عليها بعض الملاحظات في ديوان التشريع وهي نقاط فنية بحتة ليس لها علاقة في الصلاحيات وانما نقاط تخص الناحية الفنية في التشريع ، وفي الرئاسة سيعاد النظر في الاخطاء النحوية التي تفضل فيها الاخ امين بك . وكما قلت هنالك بعض المواد القانونية منقولة حرفياً وموضوعة في النظام وهناك بعض النقاط الصحيح مسجلة لدي لا تتعلق على الاطلاق في صلب الموضوع ولا في الصلاحيات وانما هي في صلب الموضوع ولا في الصلاحيات وانما هي النقاط الصحيح مسجلة لدي لا تتعلق على الاطلاق في صلب الموضوع ولا في الصلاحيات وانما هي نقاط فنية تشريعية اذا وافقوا الاخوان تركهم لادبيات التشريع انتصحح الاخطاء النحوية والامور المتعلقة في الشكل فقط .

دولة رئيس المجلس

مع اللجنة القانونية عندنا اذا اشتركوا

بريخونا

شكراً دولة الرئيس

هكذا من الشاهل



السيد سلمان القضاء

بتصور ان دولة الرئيس يعني المادة (٨)

دولة رئيس الوزراء

يعني فرضاً عند الدخول في احدى المواد القانونية المقدمة من الحكومة مش القوانين مشاريع القوانين ...

دولة رئيس المجلس

هناك قوانين مؤقته ...

دولة رئيس الوزراء

القوانين المؤقته الى تعال في الها طريقة في قانون المجلس . أما المجلس فييدي رايه في مشاريع القوانين عم يخلط بين القوانين ومشاريع القوانين مثلاً على سبيل المثال ...

دولة رئيس المجلس

أي خطأ في يصحح ...

السيد سلمان القضاء

يا سيدي السبب أنا بدي اوضح هذه النقطة المقصود في الحقيقة لما رجعت لقانون المجلس الوطني وجدنا انه طبعاً على خلاف المألوف وعلى خلاف ما يعرض أمام مجلس النواب انه برضه بيدي الرأي في القوانين المعمول بها . هذه النقطة فاذا اردتوا ان نضيف كلمة معمول بها عندما ترد يصبح النص وارد لأنه النص جاء فهي قانون المجلس الوطني . تعديل أي من القوانين المعمول بها الفقرة - ب - من المادة (٧)

دولة رئيس مجلس الوزراء

اسمحلي سلمان بك . نوعين في الاحالة الفقرة (٨) تعال تلك المشاريع الى المجلس من قبل رئيس الوزراء اتوا في بعض المواد يقولوا المحال من مجلس الوزراء .

هذه مخالفة نص قانوني ابداء الرأي والمشورة لمجلس الوزراء يوضع مشروع أي قانون مش لرئيس الوزراء لمجلس الوزراء هذه ناحية فنية ايضاً لأنه أثناء دراسة المواد في ديوان التشريع وجدنا في خطابين ابداء الرأي والمشورة لمجلس الوزراء او الاحالة من رئيس الوزراء . هذا ما قصدته في النواحي الفنية لتطبيق النظام حسب نصوص القانون فقط .

دولة رئيس المجلس

ما شي سلمان بك .

السيد سلمان القضاء

يا سيدي كأي فهمت من دولة الرئيس في نقطه يا سيدي توضحها إنه في المادة (٨) لا ضرورة لوضعها في النظام - مش هيك - الواقع هذه المادة ناقشناها في اللجنة . وجدنا إنه ما فيش ضرر من ادراجها بنفسها .

دولة رئيس المجلس

ما دام القانون ينص عليها فلماذا نعيد بصها في النظام فاعادة النص اضعاف لما ولمسبق ان ذكر نص سبق ان ورد بقانون .

معالي أبو هشام اذا امر دولة الرئيس ابو هشام .

السيد احمد الطولولة

سبب وضعها في النظام . القانون ينص على الصبر فيها إنه مجلس الوزراء يحيل الى المجلس الوطني مشاريع القوانين بعض الاحيان .. القانون المعمول به ...

دولة رئيس المجلس

اذا أمرت معالي أبو هشام دولة الرئيس يقول في مواد قانونية في قانون المجلس لماذا وضعت في النظام .

السيد سلمان القضاء

... المادة (١٣) يعني بصراحه ...

السيد احمد الطولولة

يعني ناحية فنية في قضية كيف يسير المجلس في عمله في تنفيذ احكام القانون مش قضية تكرار

دولة رئيس المجلس

شكراً . عبد الله بك

السيد عبد الله الرناوي

أنا مع الرأي القائل انه اذا وجد نص في القانون فلا يكون ثمة جدوى من اعادة وضعه بنفس النص بنظام ولكن يجوز . ويطلب اضافة اي تفاصيل تبين طريقة تنفيذ احكام القانون . وهذا قد يقتضي في بعض الامور ان تستعمل نفس النص الموجود في النظام في القانون ونحيل الى اللجنة القانونية واعية لهذا .

دولة رئيس المجلس

... طاهر بك

السيد طاهر حكمت

ياسيدي الامرين الي يتنازع عليهم في الواقع هما اجتهاد في كيفية صياغة الانظمة هناك اتجاه آخر في صياغة الانظمة يقال انه لاشي يمنع من ابراز بعض النصوص الواردة في القانون من اجل ان يخرج النظام بشكل متكامل لكي نستطيع ان نطلع على النظام ونعرف كل ماله علاقة باجراءات اللجنة بهذا في ذلك الامور التي نص عليها القانون .

فادراجها ليس خطأ فنياً وإنما هي مناهب في صياغة الانظمة وهذا المبدأ ايضاً معتبر ومعروف ولكن لا ضرر من تكرار او اضافة عبارات جديدة كانت

واردة سابقاً في القانون .

دولة رئيس المجلس

شكراً

سلمان بك اكل

السيد سلمان القضاء

بالله ياسيدي - الفقرة (ب) من نفس المادة

(٨) يقول اي مهام ينص عليها قانون المجلس الوطني الاستشاري او هذا النظام او ما يفيد فيه المجلس اليه يمكن هذه تسجل الاشكال كله المادة (٩) يجوز لرئيس المجلس ان يترأس بنفسه اي لجنة او اثني اجتماع من اجتماعاتها يرى لزوماً للاشتراك في مداولاته

دولة رئيس المجلس

ايش عبد المجيد بك

السيد عبد المجيد الشريده

ياسيدي اعتقد انه يجوز لرئيس المجلس عندما يترأس المجلس عندما يترأس اي لجنة يترأسها من خلال اجتماعاتها . ولا يترأسها كرئيس ثاني يكون رئيس عرضي في حالة وجوده من يرأس اللجنة .

دولة رئيس المجلس

معالي الاخ أنت كنت عضواً في اللجنة بلجنة

الصياغة ...

السيد عبد المجيد الشريده

(متابعاً) ياسيدي أنا بقتراح أنه بالنسبة لرئيس المجلس أن يترأس في اجتماع أو اجتماعات اي لجنة يرى لزوم الاشتراك في مداولاتها .

دولة رئيس المجلس

يعني اجتماع

السيد عبد المجيد الشريده

اجتماع أو اجتماعات

السيد سلمان القضاء

يترأس بنفسه أي اجتماع . اجتماع أي لجنة يرى لزوماً للاشتراك في مداولاتها .

السيد دولة رئيس المجلس

تمل يوافق المجلس على هذا النص

الجميع

موافقون



دولة رئيس المجلس

أكل سلمان بك

السيد المقرر

المادة (١٠) أ - للرئيس أن يشترك في مناقشات المجلس على أن يغضل هن رئاسة المجلس أثناء الاشتراك في تلك المناقشات .

ب - يتولى النائب الاول للرئيس رئاسة المجلس في حالة غيابه أو أثناء اشتراكه في مناقشات المجلس ويتولى النائب الثاني رئاسة المجلس في حالة غياب الرئيس ونائبه الاول أو أثناء اشتراكها في مناقشات المجلس وفي حالة غياب الرئيس ونائبه او اشتراكهم في مناقشة المجلس يتولى رئاسة المجلس اكبر الاعضاء فيه سناً .

دولة الرئيس

هل يوافق المجلس على هذا النص

لجميع :

موافقون

السيد المقرر

الفصل الثالث

لجان المجلس

تشمل مهام اللجنة القانونية مايلي :-

بدلاً من (تدقيق) (دراسة) دراسة مشاريع القوانين والقوانين التي تحال اليها من المجلس - هاي النقطة الى دولة الرئيس أشار إليها - الحقيقة اخيراً لما قلنا والقوانين وردت في ذهن اللجنة القوانين المعمول بها الى وردت في الفقرة (ب) من المادة (٧) من قانون المجلس . يعني قد تم حل الحكومة قانون معمول به الى المجلس ولا بداء النظر فيه ولا إعادة النظر فيه مثلاً وللتعاون في اعطاء المشورة فيه يعني يتخذ للتوضيح -دراسة مشاريع القوانين أو القوانين المعمول بها .

السيد احمد الطراولة

لا يمكن ان يأتي الى هذا المجلس من الحكومة الا مشاريع القوانين حتى القانون عندما ينطبع وتضعه الحكومة كمشروع وترسله لنا فاذا ارسلنا توصية باقتراح لتعديل القانون الحكومة لا ... الامشايح قوانين ، ولذلك لازم نشطب كلمة قانون وتصير المادة دراسة مشاريع القوانين مافيش قوانين في مشاريع قوانين .

السيد سلمان القضاء

بتصور في البند الثاني بعدها تبقى .

دولة رئيس المجلس

يعني يتوافقوا على رفعها .

السيد المقرر

٢ - النظر في الاقتراحات المقدمة من أعضاء المجلس حول وضع مشاريع قوانين او تعديل او الغاء قوانين معمول بها محالة اليها من المجلس - هنا نحن انا يعني كمضيقترح تعديل قانون معمول فيه - يعيد الفقرة - النظر في الاقتراحات المقدمة من أعضاء المجلس ...

دولة رئيس المجلس

... حول التوصية بوضع ...

السيد المقرر

( متابعاً ) : حول التوصية بوضع مشاريع قوانين او تعديل او الغاء قوانين معمول بها محالة اليها من المجلس . تعطي التوصية نفس المفعول .

دولة رئيس الوزراء

اذا سمحتي بتصميم النظر في الاقتراحات المقدمة من أعضاء المجلس حول وضع مشاريع القوانين أو التوصية بتعديل أو الغاء قوانين معمول بها : دولة رئيس المجلس

معالي عبدالله بك .

السيد عبد الله الريماوي

الحقيقة من المعروف أن كل قرارات المجلس هي توصيات ومعظمها واضح في صلب القانون ، فذلك اذا اردنا أن نستعمل كلمة توصية معناه لازم نخطها بالنسبة لكل مادة في هذه الاقتراحات فذلك لا اري لزوماً لذلك لأنه كل قرارات المجلس تحكم قانوني تواصي ... النظر في الاقتراحات المقدمة من أعضاء المجلس حول كلمة حول تعني في ضمنها حول ... لذلك لا اري داع لاضافة كلمة توصية هنا فقط .

دولة رئيس الوزراء

الواقع هي موجودة في كل مكان ما عدا هنا .

السيد عبد الله الريماوي

لا . . . توقيت مشاريع القوانين والقوانين المحالة اليها من المجلس هناك مفهوم تدقق وتوصي

دولة رئيس الوزراء

يعني إلى مقدمه أن لا يخرج مواد من النظام مخالفة للقانون .

السيد المقرر

لا لا لا تخالف . . .

اذن بتضيف عبارة أو قوانين أو الغاء قوانين معمول بها الخ .

دولة رئيس المجلس

بدون كلمة التوصية . . . هل يوافق المجلس على النص بهذا الشكل

لجميع

موافقون

السيد سلمان القضاء

المادة (١٢) تشمل مهام اللجنة المالية والادارية ما يلي :-

١ - دراسة مشروع قانون الموازنة العامة والقوانين المالية التي لها علاقة بالواردات والتفقات والنظر في الاقتراحات المختصة بالموازنة والشؤون المالية المحالة اليها من المجلس .

٢ - النظر في الشكاوي الخاصة والشكاوي المتعلقة بالشؤون العامة وبحث المسائل ذات الصلة بالادارة العامة .

دولة رئيس المجلس

عبد المجيد بك .

السيد عبد المجيد حجازي

في الشؤون الاقتصادية

دولة رئيس المجلس

الفقره (١)

السيد وصفي ميرزا

لا لا ماله علاقة المالية غير الاقتصادية ، المالية موازنة وقوانين مالية

السيد احمد الطراولة

اذا وضعنا اقتصادية نخالف القانون القانون صريح اللجنة المالية والادارية وما يجوز وضع كلمة اقتصادية لأنه يخالف القانون فإذن تبقى مالية وادارية

دولة رئيس المجلس

توضيحاً للحقيقة لو فرضنا الدولة عرضت خطة التنمية أو عندها خطة التنمية أو تقيم خطة التنمية كاتقتصاد لا يمتنع عن اللجنة المالية أو المجلس أن ينظر فيها يعني دون نص .

هكذا من الأصول



دولة رئيس المجلس

عبدالله بك

السيد عبد الله الرماوي

وان كان اسم اللجنة مشيراً الى صلاحياتها فهو ليس بالضرورة محمداً بهذه الصلاحية سواء أكان ذلك بالنسبة لهذه اللجنة او غيرها فمن ناحية المصلحة ما فئس مجلس لم يكون فيه لجنة اقتصادية ولا شك أن الحكومة أو غيرها ستضع وتعرض امور اقتصادية . أقرب لجنة يمكن أن يعتبر أن من صلاحياتها في الامور الاقتصادية هي اللجنة المالية ولذلك لا اجد أي ضرر بالنسبة لما قاله الرئيس ولا يخالف القانون . . . . .

دولة رئيس المجلس

عمود بك الشريف

السيد محمود الشريف

الواقع انه يجب ان نرث وان تأمل طويلاً باضافة مفاهيم اقتصادية لمهام هذه اللجنة . هذه اللجنة تدرس السياسة المالية والأذارية وموازنة الدولة . اللجان الاقتصادية لجان متخصصة فقد تكاد تشمل موضوع التنمية أو الخطة الخمسية . فانا لاعتقد انه من حكم مهمة هذه اللجنة المحددة يدخل في نطاق اختصاص السياسة الاقتصادية للدولة اذا أراد المجلس ان يشكل لجنة منفصلة لدراسة النواحي الاقتصادية . لا بأس . . . . . ان الامور الاقتصادية تتدخل في نطاق هذه اللجنة . . . . .

دولة رئيس المجلس

شكراً

السيد محمود الشريف

باسمى رغبنا ان نخرج نظام متكامل ونافع الانتفاع

عبد الله بأنه الاسم لا يعطي دلالة على المهام فلا يتمتع بنظري ان نضع والشؤون المالية والاقتصادية المحالة اليها من المجلس مادام المجلس هو السلي سيبعث الشؤون الاقتصادية خلبنا نصيب الشؤون الاقتصادية اذا المجلس يوافق عليها .

دولة رئيس المجلس

تفضل امين بك

السيد امين شقير

الواقع ان ما تفضل به الزميل الاستاذ عمود الشريف وارد جداً . وفي رأيي ان الحاجة ملحة لتشكيل لجنة للشؤون الاقتصادية لتتولى وتنفذ في الشؤون الاقتصادية بالدرجة الاولى وهي ليست من الامور التي هي في حكم التابع للشؤون المالية ولا سيما اذا كانت هذه الشؤون المالية تختص مالياً بالدولة وتصرف بها لذلك في حاجة ملحة لان توجد لجنة للشؤون الاقتصادية .

دولة رئيس المجلس

شكراً

برأيي الاتجاه للجان في المستقبل قد يعطي هذه الناحية ولا يتمتع على المجلس تشكيل لجنة للشؤون الاقتصادية متخصصة .

دولة رئيس المجلس

شرف سلمان بك

السيد المقرر

المادة (١٣) تشمل مهام لجنة الشؤون الخارجية دراسة ما يحال اليها من المجلس من الامور المتعلقة بالسياسة الخارجية للدولة والنظر في المعاهدات والاتفاقات الدولية في ما يخص السياسة الخارجية وفي اللوائح القانونية المختصة بها .

الدكتور اسحق الفرحان

باسمى الاعتقد كلمة غير مستعملة

اعتقد القوانين اصح

دولة رئيس المجلس

شو رأي المقرر ؟

السيد المقرر

باسمى هي ملاحق في مصر بسموها الانظمة عن الانظمة عندنا .

دولة رئيس المجلس

عبد الله بك

السيد عبد الله الرماوي

اقترح شطب عبارة فيما يخص السياسة الخارجية الواردة بعد والنظر في المعاهدات والاتفاقات الدولية . واما المعاهدات والاتفاقات الدولية بحكم كونها معاهدات واتفاقات دولية تخص السياسة الخارجية فصار هذا نوع من التزيد غير المجدي فاقترح ان نشطب عبارة فيما يخص السياسة الخارجية الواردة في المادة واستبدال كلمة اللوائح بالبروتوكولات والانظمة القانونية

دولة رئيس المجلس

سلمان بك

السيد المقرر

بتصور انه هنا في عندك نوعين من الروابط مع الدول الاخرى في اتفاقيات عادية اتفاقية تربية ، اتفاقية فنية ، اتفاقية اعلام . هذه بتصور ليست من اختصاصات المجلس وليست من مهامه . فهنسنا لما تقول يعني الاتفاقات الى هنا طابع سياسي . . . . .

دولة رئيس المجلس

ابو هشام

السيد احمد الطراولة

سبدي اجل هذه المشكلة المادة (٣٣) من

الستور

دولة رئيس المجلس

صح نعم

السيد احمد الطراولة

( متابعاً ) : هي مأخوذة من المادة . القانون بالاتفاقية يأتي مادتين تعني الاتفاقية بحد ذاتها هي الامور التي تنفق عليها الحكومة مع دولة اخرى او مع الجهة التي عقدت معها الاتفاقية . القانون يحوي مادتين المادة الاولى يسمى هذا القانون . كذا المادة الثانية تعتبر الملحق في هذه الاتفاقية وليست الاتفاقية لذلك النص اذا ورد اخذ من روح الدستور ومن المادة (٣٣) . يعني يأتي قانون ويأتي معه الاتفاقية او المعاهدة الي هي بتصدر بقرار من الدولة او سيادتها او يعني بش كل اتفاقية . . . . .

دولة رئيس المجلس

يعني عبد الله بك يقترح شطب هذه العبارة ومعاليك ترى بقاءها .

السيد احمد الطراولة

عندما اقول معاهدات لاتي كأمور خارجية

الدولة لاعتقد معاهدات مع الغير . يعني التي يحكمها

عبد الله بك ممكن يكون وارد سواء ابقيناها او ما

ابقيناها بتبقى سياسة خارجية .

دولة رئيس المجلس

عبد الله بك المرة الاخيرة بها المادة هذه .

السيد عبد الله الرماوي

انا ارجو ان اوضح اذا اخذنا اقترح ابقاء

هذه العبارة فسيبقى مجال للاتباس لارى من الفائدة

( ان نقله ) ممكن ان تأتي اي حكومة . اي حكومة

ممكن اذا مطلوب مني ان اعرض المعاهدات والاتفاقات

هكذا من الأشهر



الى بتخص في السياسة الخارجية . وبقول انست المعاهدات أ، ب، ج، د، بتخص او ما بتخص ويتدخل في جدل حول بتخص او ما بتخص . ولذلك وتجنباً لئلا هذه . واخذاً بمبدأ التوسع في صلاحيات المجلس . وليس بتصرفها اذا اتكلم بصراحة اخذاً بمبدأ عريض اسم توسيع وليس التضييق في صلاحيات المجلس ان ارجو ان يوافقني الاخ المقرر على شطب العبارة .

دولة رئيس المجلس

اذن من يوافق على هذا الاقتراح من المجلس؟  
عد يا عدنان بك .

السيد سلمان القضاء

نقيمها ياسيدي موافقن عليها ؟

دولة رئيس المجلس

نعم . فيما يخص السياسة الخارجية تشطب وهل يوافق المجلس على النص بعد ذلك ؟

الجميع

موافقون

السيد المقرر

المادة (١٤) . تشمل مهام اللجنة الاجتماعية والتربوية دراسة الشؤون الاجتماعية والتربوية العامة المحالة اليها من المجلس .

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور اسحق الفرحان

د . اسحق الفرحان

اعتقد انه هنا كما اضيف للجنة المالية لدراسة مشاريع القوانين المالية ذات العلاقة هسنا يضاف دراسة مشاريع القوانين الاجتماعية والتربوية ذات العلاقة .

دولة رئيس المجلس

من يؤيد هذا الاقتراح ويوافق عليه ؟

جيد اضيف يا سلمان بك ( موافقة )

السيد احمد الطراونه

بسمحلي ياسيدي الواقع احياناً بنضيف عبارات الواقع ما يعني شي .

دولة رئيس المجلس

موافق المجلس معالي أبو هشام .

زيادة في التوضيح .

السيد احمد الطراونه

مش قصة زيادة في التوضيح أنا عضوفي اللجنة وادافع عن أمور ما وضائف - هنا افردت كلمة قانون لانه المفروض انه كل مشروع قانون لازم يجي للمجلس . المفروض القانون وكل مشروع لازم يجي . ليش تعيد الكلام مرتين كلها وري بعض .

دولة رئيس المجلس

مقصود كلمة قوانين حتى اللجنة يعني مهام واسعة .

السيد احمد الطراونه

يعني إحنا مضطرين كلجنة إنه ندافع عن إلى كتيابه أما إنه المجلس يوافق عليها .

دولة رئيس المجلس

يا سيدي البت والوقت معهم .

السيد احمد الطراونه

على مين .

دولة رئيس المجلس

على اقتراح الدكتور اسحق

السيد احمد الطراونه

لا . وليف قاعد يحكي لعاد .

السيد احمد الطراونه

الدكتور كارلوس

د . كارلوس دعمس

سيدي اقترح أن يزداد الامور الصحية لأنه لأنه للتشديد على أهمية الامور الصحية أو ما في أي لجنة تقوم بهذا المقام غير اللجنة الاجتماعية التربوية

دولة رئيس المجلس

المقرر

السيد سلمان القضاء

يا سيدي أنا بعقد رغم عملية التصويت إنه العبارة كاملة أولاً الشؤون الصحية هي احلى الشؤون المتعلقة يعني بالشؤون الاجتماعية بالنسبة بالنسبة لشؤون المواصلات نفس الشيء تخضع إلها . يجي عندنا قضية القوانين إلى بتعلق في شؤون التربية والتعليم برضه هي ذات صلة يعني هي جزء من الشؤون المتعلقة بالتربية .

دولة رئيس المجلس

صوتنا عليها

السيد سلمان القضاء

مثلاً يعني صوتوا عليها لخلوها . دراسة شؤون ... الاجتماعية والتربوية العامة والقوانين

د . اسحق الفرحان

مشاريع القوانين التربوية ذات العلاقة :

السيد سلمان القضاء

بس هنا الحقيقة في عندنا لجنة قانونية هي بدما تنو صياغة القوانين ودراسها

دولة رئيس المجلس

احمد بك :

السيد احمد الطراونه

يا سيدي القانون إله غنصين . معناها أنه

مجبورين ان نعط اللجنة القانونية في كل لجنة لجنة من اللجان لا يكون في قانون اللجنة لجنة الشؤون التربوية تبحث الامور إلى تتعلق في التربية أما اذا جاء قانون يجب أن يكون هذا القانون من اختصاص اللجنة القانونية اسما بالاشتراك مع لجنة أخرى .

دولة رئيس المجلس

ما حصل في قانون التأمينات الاجتماعية كانت اللجنة القانونية مع الاجتماعية .

السيد احمد الطراونه

لكن من الاساس اللجنة القانونية .

دولة رئيس المجلس

القانونية .

السيد احمد الطراونه

وهنا لا يمتنع أن تكون اللجنة القانونية ولجنة الشؤون التربوية معها . القانون إله نصاب لا يمتنع أبداً إنه اللجنة القانونية تجلس وتندمج معها

دولة رئيس المجلس

اللجنة القانونية دوماً هي الاساس في القوانين لكن كل قانون يمكن لاكثر من لختين النظر فيه

دولة رئيس المجلس

الدكتور كارلوس

د . كارلوس دعمس

اعيد اقتراحي ودراسة الشؤون الاجتماعية والصحية وذلك التشديد على انه الامور الصحية

تابعة في مهامها هذه اللجنة .

دولة رئيس المجلس

الدكتور كارلوس يقترح اضافة الشؤون الصحية ... من يعني على ذلك ومن يؤيد هذا الاقتراح ؟



بالله عد واجدنا في الشؤن  
 الصبحة للجنة الاجتماعية  
 السيد الأمين العام  
 بعد (٢٢)  
 دولة رئيس المجلس  
 (٢٢) من (٤٢) تضاف (موافقة)  
 دولة رئيس المجلس  
 محال ابو هشام  
 السيد احمد الطراونه  
 نقطة في النظام. هل هذه اللجنة موجودة في  
 صلب القانون؟ استسها موجود في القانون ١٩  
 دولة رئيس المجلس  
 موجودة في القانون .. نعم  
 السيد احمد الطراونه  
 اذن لا يجوز ان نصنفها في كلمة لانها تخالف النظام.  
 دولة رئيس المجلس  
 اضيف الى الهام يا معالي ابو هشام  
 دولة رئيس المجلس  
 معالي عبد الله يلح  
 السيد عبد الله الزعوي  
 اذا اردنا ان نأخذ بصيغة الاخ ابو هشام. الاخير  
 معناه لازم نلغي كل الي حكايها. عن الجانب الكبير  
 وما ورد فيها. النظام عسم عيبد مهيام الجانب ولم  
 يقترح احد بالنسبة لهذه المادة تغيير اسمها او يقترح  
 تخليد مهامها اضيفت كلمة الشؤن الصبحة وهي  
 مسألة دستورية  
 دولة رئيس المجلس  
 ولا لها خطورة في المجلس والى جيلها شكر  
 السيد سليمان المير

السيد سلمان القضاء  
تشمل مهام اللجنة الاجتماعية والتربوية  
دراسة الشؤون الاجتماعية والتربوية العامة  
والصحية ومشاريع القوانين المتعلقة بذلك المحالة  
إليها من المجلس  
دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس على هذا النص ؟  
( موافقة )  
دولة رئيس المجلس  
المادة الي بعدهر  
السيد سامان القضاء  
المادة (١٥) يجوز اجتماع لجنتين او اكثر  
لدراسة موضوع معين بناءً على طلب رئيس المجلس  
دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟  
الجميع  
موافقون .  
دولة رئيس المجلس  
تتل المادة (١٦)  
لحظة بالله دكتور كارلوس  
الدكتور كارلوس دعمس  
بالنسبة المادة (١٥) او بقرار من المجلس  
السيد المقرر  
ياسيدي بتصور ان هذا عمل اداري يكره لما  
يحال قانون الى اللجنة القانونية وفي لجنة الشؤون  
الاجتماعية لما علاقة فيه بدعهم يبحثوا مع بعض  
دولة رئيس المجلس  
المادة (١٧)

يعني هو لا يمتنع على المجلس ان يحيل اي قانون الى اللجنة مشتركة .

**دولة رئيس المجلس**

ما هي توصية اللجنة ؟

**السيد المقرر**

هذه التوصية ما اقرت بشكل نهائي انما وضعتنا قرار من المجلس ان يعين مهام هذه اللجان ، لجنة الخدمات والمرافق العامة ولجنة الضفة الغربية ولجنة زراعية فقد تطرأ ظروف لا تحتاج الى لجنة اسمها لجنة الضفة الغربية وتكون الضفة الغربية راجعة مثلاً هذه هي الفكرة وعلى كل حال للمجلس الكريم ان يناقش ذلك اذا اراد .

**دولة رئيس المجلس**

**سليمان باشا** .

**السيد سليمان ارثيمه**

والله انا يايد ما تفضل به الاخ علي البشير حيث يقول ان هذه اللجان رئيسية وهامة كاللجنة الزراعية ولجنة الخدمات . اذ امر دولتكم من الضروري ان توجد مثل هذه اللجان في النص .

**دولة رئيس المجلس**

**جمعه بك**

**لسيد جمعه حماد**

دولة الرئيس بالنظر الى اهمية لجنتي الخدمات والزراعة ولا تهل شأن عن بقية اللجان الاخرى فاني رجو من المجلس الكريم ان يعتبر هاتين اللجنتين رئيسيتين وتضاف الى النظام الداخلي مثل اللجان الاخرى .

**دولة رئيس المجلس**

**الاخ جمال**

জাতি



السيد جمال بقر

اني انني على اقتراح الاخوة نظراً لأن اللجنة الزراعية لها الاستمرارية في العمل وليس في فصل من فصول السنة وان تعتبر من اللجان الدائمة للمجلس وليست لجنة مؤقتة .

دولة رئيس المجلس

شكراً .

طاهر بك

السيد طاهر حكمت

سيني انا يستلهم مع الاخوان بأنه اللجنة الزراعية لجنة هامة . ولكنني لفت النظر الى اننا درسنا المادة السابعة التي حددت اسماء اللجان وقد اتفق على ان لا تذكر لجان اخرى غير المنصوص عليها في القانون في المادة السابعة واعتقد الان ان الاقتراح يعني ان نصر على ذكر اللجان الاخرى في المادة (٧) وهذا يعني عودة الى المادة (٧) الى صوتنا عليها واصبح الموضوع متبهاً بالنسبة اليها .

دولة رئيس المجلس

الحاج محمد علي بدير

السيد محمد علي بدير

سيني الرئيس في الحقيقة وضع النظام يجب ان لا يخرج نصه وروحه عن القانون . والقانون حدد اللجان .

دولة رئيس المجلس

الدائمة .

السيد محمد علي بدير

( متابعاً ) ودرس المجلس في الجلسة السابقة الموضوع وحددنا اللجان الدائمة وأن يترك للمجلس تعيين لجان أخرى اذا اقتضت الحاجة . هذا لا

يمنع علينا بعد أن نقر النظام أن نقترح لجنة اقتصادية او لجنة صحية .

دولة رئيس المجلس

عبدالله بك .

السيد عبد الله الرماوي

النقطة الاولى التي يجب الاتفاق عليها أن ما ورد في القانون لا يخول بأية حال من الناحية القانونية وفن التشريع دون أن تنص في النظام على لجان أخرى لم ينص عليها القانون وذلك تأسيساً على أن يعد النص في القانون على أربع لجان قالوا أية لجنة أخرى يشكلها المجلس .

طريقة المجلس في تشكيل لجانها الاخرى احدى طريقتين إما أن ينص عليها في النظام اذا اراد أن يعطيها صفة الاهمية والديمومة وطريقة عدم النص في النظام اذا اعتبرها لجنة لما طابع مؤقت أو تتعلق بمهمة معينة . ولا جدال في ان هذا المجلس بكل اعضائه يعتبر أن اللجنتين المذكورتين ذات طابع ديمومي وذات طابع ( صحي ) لذلك فإنني أنفي على الاقتراح .

دولة رئيس المجلس

اذن في اقتراح من العضو علي بك البشير بادراج اللجنتين الزراعية والخدمات والمرافق العامة في النظام من يثني على ذلك والمجلس موافق على ان تصبح لجنتين دائمتين مثل غيرهم من اللجان والآن نسمع اقتراح أمين بك .

السيد أمين شقير

الاقتراح . ارجو أن يصار الى تشكيل لجنة للشؤون الاقتصادية .

دولة رئيس المجلس

الحاج محمد علي بدير

السيد محمد علي بدير

اطلب تشكيل اللجنة الاقتصادية وأن تكون من اللجان الدائمة .

دولة رئيس المجلس

يعني انت تطلب تشكيل اللجنة الاقتصادية وان تصبح من اللجان الدائمة .

اقتراح أمين بك لجنة اقتصادية تنفي على ذلك الحاج محمد علي .

هل المجلس يوافق على تشكيل هذه اللجنة بصفة دائمة . ؟

عد يا عدنان بك .

السيد الأمين العام

بالاجماع .

دولة رئيس المجلس

بالاجماع .

السيد المقرر

يا سيني هنا بدنا نعدل المادة (١٦) . بدنا نخط مثلاً المادة (١٦) فقره (أ) يمين المجلس للجان التالية : لجنة الخدمات والمرافق العامة تشمل مهام هذه اللجنة - هذا الاقتراح الواقع كانت وظيفته اللجنة - تشمل مهام لجنة الخدمات والمرافق العامة دراسة الامور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة في الدولة والمحالة اليها من المجلس .

دولة رئيس المجلس

اكتب يا عدنان بك .

السيد المقرر

( متابعاً ) في عندنا لجنة زراعية « وتشمل مهام دراسة الشؤون الشؤون الزراعية والثروة

الحيوانية وكل ماله علاقة بالتنمية الزراعية المحالة اليها من المجلس . لانه لا يجوز للجنة أن تباشر من ذاتها الدراسات .

دولة رئيس المجلس

كل اللجان ما يحال اليها من المجلس .

علي بك .

السيد علي البشير

هو الواقع نص على المهام لكن نحن نطلب .

التعيين .

السيد المقرر

السيد المقرر

أنا بدي احطها

دولة رئيس المجلس

احنا مشكلينها ومعينينها

السيد المقرر

( متابعاً ) - يمين المجلس اللجان التالية ومعروفة انها دائمة - بالاضافة الى اللجان السابقة الى هي اللجنة الزراعية ولجنة الخدمات والمرافق العامة واللجنة الاقتصادية .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ طاش

السيد شمس الدين طاش

سيني بما أن المجلس يصدد بحث اللجان اعتقد أنه صارت أقدم مادة قانونية وردت في اللجان وهي تحديد اعضاء اللجان .

السيد المقرر

جاي بعدين .

دولة رئيس المجلس

الى ما بعد

هكذا من الأشغال



السيد المقرر

في عندنا الآن ثلاث لجان معينة لجنة الخدمات والمرافق العامة ، اللجنة الزراعية واللجنة الاقتصادية - طلب اللجنة الاقتصادية بتريدوا تحددوا مهامها الآن .

دولة رئيس المجلس محمود بك .

السيد محمود الشريف

دراسة المشاريع والشؤون الاقتصادية

السيد المقرر

والشؤون الاقتصادية المحالة اليها من المجلس هذي بنحطها في نفس القائمة .

المادة (١٦) الاصلية تصبح ( ب- ) يحدد المجلس مهام وظائف اللجان الاخرى التي يقرر تشكيلها ( مثل لجنة الضفة الغربية مثل لجنة مؤتمته لدراسة موضوع معين الى آخره

دولة رئيس المجلس بالله سلمان بك

السيد سلمان القضاء

المادة (١٧) : - تتألف كل لجنة من ثلاثة اعضاء على الاقل . يجري انتخابهم بالاقتراح السري وننتخب كل لجنة من بين اعضائها رئيساً مقررأ بنفس الطريقة .

ب- لا يجوز للمقرر أن ينتخب لأكثر من لجتين

دولة رئيس المجلس

لخطه

الحاج جمعه .

السيد جمعه حماد

بالنسبة للجان وطريقة الانتخاب السري

دولة رئيس المجلس

نحن نعتبر الحد الأدنى ثلاثة لكن المجلس ذهب الى أن تكون تسعة

السيد جمعه حماد

طريقة الانتخاب بالاقتراع السري حتى بالاقتراع السري مع ان اللجان أتفق اعضاءها في المرة السابقة وخرجوا بالتركية .

دولة رئيس المجلس

لا أبدأ انسحب بعض الاعضاء وبقي العدد المطلوب . ولم يكن لدينا نظام .

الدكتور كارلوس دعمس

الدكتور كارلوس دعمس

اقترح أن تتألف اللجنة من (١٥) عضواً تحدد الحد الأقصى على ان يجري انتخابهم بالاقتراع السري ويجري ترشيح الاعضاء كل على حده وبشي عليها .

السيد المقرر

يا سيدني احنا الحقيقة ما جيناش نمط

د . كارلوس دعمس

على ان يجري ترشيح كل شخص لوحده قبل الانتخاب .

دولة رئيس المجلس

يادكتور كارلوس هذي تفاصيل الحقيقة اذا اخذ المجلس على الترشيح وان يرشح كل انسان نفسه سنصير الى الاقتراع السري .

د . كارلوس دعمس

اذا اراد الشخص ان يرشح نفسه لا يسمح له ان يذكر اربعة اشخاص مرة واحدة .

السيد المقرر

ياسيدي هذا في المستقبل والي راح راح . في المستقبل بدنا في طبيعة الحال نطبق الفقرة (أ) انه بدو يترشح ناس الا اذا صار تركية .

دولة رئيس المجلس

دكتور اسحق

د . اسحق الفرحان

انا اعتقد انه ثلاثة اعضاء قليل الحد الأدنى للجنة وبراوي ان يكون الحد الأدنى خمسة اعضاء لانه ثلاثة اعضاء اذا غاب (١) يبقى (٢) واثنين لا يكفي لدراسة اي موضوع .

دولة رئيس المجلس

من يشي على هذا الاقتراح ويؤيده .

الجميع

موافقون .

السيد المقرر

من خمسة اعضاء على الاقل .

السيد سلمان القضاء

(متابعاً) : المادة (١٨) تؤخذ قرارات اللجنة بالاكثرية المطلقة ولا يجوز لرئيس اللجنة ان يجمع رأي الاعضاء مالم يكن اكثرهم حاضراً الجلسة .

دولة رئيس المجلس

الحاج محمد علي بدير

السيد محمد علي بدير

ياسيدي الحقيقة غير مضمونة . فاذا فرضنا انه في لجنة مجتمعة كيف لايجوز له ان يجمع رأي- الاكثرية غير معروفة - مايقدر يجمع -

دولة رئيس المجلس

مرات بسوا قرار بدوروه على الناس .

السيد المقرر

المقروض ان تتخذ القرارات في الاجتماع هي النقطة مثلاً انه ما يصبر تواقع في البيوت او في الطريق دولة رئيس المجلس

هذا هو المقصود في الواقع

دولة رئيس المجلس

دكتور كارلوس

الدكتور كارلوس دعمس

اقترح ان تعدل وتؤخذ قرارات اللجنة بالاكثرية المطلقة وتعتبر قانونية بحضور الاكثرية دولة رئيس المجلس

دائماً ما فيش اجتماع لاي لجنة او مجلس الا بالنصاب القانوني .

امين بك .

السيد امين شقير

تؤخذ قرارات اللجنة بالاكثرية المطلقة ولا تعتبر الا في اجتماع رسمي .

السيد المقرر

لا مهو معروف ولايجمع رأي الاعضاء مالم تكن اكثرهم حاضراً الجلسة .

السيد امين شقير

اذا موافقين مااذكره في هذا التحفظ انه لا تريدون ان تجمعون قرارات على شكل عريضة ومع ذلك يؤخذ القرار في اجتماع في جلسة رسمية .

دولة رئيس المجلس

عبد الله بك

السيد عبد الله الرماوي

انا مع اقتراح الاخ امين لازم تمقد اللجنة في جلسة قانونية ... فنصبح : تؤخذ قرارات اللجنة بالاكثرية ... وذلك في جلسة قانونية .



السيد المقرر

انا لما يحط ما لم يكن اكثرهم حاضراً الجلسة اعني هناك جلسة وكلمة قانونية يعتبرها لغو لا تعطي اي معنى جديد .

دولة رئيس المجلس

ياسيدي ماشية فهل يوافق المجلس ؟

الجميع

موافقون .

السيد سلمان القضاء

المادة (١٩) يقوم رئيس اللجنة بتنظيم اعمالها وتحديد اجازاتها ، ودعوة اعضائها للاجتماع ويتولى المقرر اعداد توصيات اللجنة عن القضايا المودعة اليها ويقوم بشرحها والدفاع عنها عند مناقشتها في المجلس ولرئيس اللجنة في حال غياب المقرر ان يكلف اي من اعضائها للقيام بمهمة المقرر ...

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذا النص ؟

الجميع

موافقون .

السيد المقرر

المادة (٢٠) تنظر اللجنة فيما يحال اليها من مواضع حسب تاريخ ورودها ما لم تكن هناك قرار من المجلس يقضي بتقديم موضوع على غيره من المواضع التي احيلت الى اللجنة .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذا النص ؟

الجميع

موافقون .

السيد المقرر

المادة (٢١) للجنة ان تدعو الوزير المختص ومقدم الاقتراح او من ترى لزوم سماعه والاستيضاح

منه ولكل من الوزير او مقدم الاقتراح حضوره جلساتها اذا طلب ذلك في الوقت المحدد ولكل متبهما الحق في الاشتراك في المناقشة دون ان يكون له حق التصويت . ولا وزير ان يصحب معه او ينيب عنه احد كبار موظفي الوزارة .

دولة رئيس المجلس

ياسيدي يعني زيادة في المرونة . لعل عنده خبير او غير ذلك .

السيد سليمان اريتمه

اقتراح اذا لم يكن الوزير موجود ان يكون وكيل الوزارة .

دولة رئيس المجلس

اخ سليمان باننا حتى في النظام ...

شرف . المقرر .

السيد المقرر

الحقيقة هي النقطة انه قد يكون وكيل الوزارة مش في موهل بأن يناقش في الموضوع . ولذلك حد كبير موظفي الوزارة يكون دارس الموضوع

دولة رئيس المجلس

معالي عبد المجيد بك

السيد عبد المجيد حجازي

بالنسبة لتقديم الاقتراح وتوصية في اللجنة

دولة رئيس المجلس

هو ليس عضواً في اللجنة .

السيد عبد المجيد حجازي

مقدم الاقتراح طالما من حقه الاشتراك في المناقشة دون ان يكون له الحق في التصويت .

دولة رئيس المجلس

المقرر .

السيد المقرر

سيدتي انا بعتقد فيش تناقض . مقدم الاقتراح في المادة يكون من خارج اللجنة فاذا كان من داخل اللجنة يكون له تصويت بطبيعة الحال .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذا النص .

الجميع

موافقون .

دولة رئيس المجلس

كتم .

السيد المقرر

المادة (٢٢) اذا رأى المجلس ان موضوع قد تأخر في احدى اللجان فله ان يحدد لها وقتاً معيناً لانجازها .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذا النص ؟

الجميع

موافقون .

السيد المقرر

المادة (٢٣) على امانة سر المجلس ان تخصص سجلاً لكل لجنة تسجل فيه اسماء الاعضاء الذين حضروا اجتماع اللجنة ووقائع كل جلسة وما يتخذ من قرارات فيها وبوقع الكاتب مع اللجنة على هذه القرارات .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذا النص ؟

الجميع

موافقون .

السيد المقرر

المادة (٢٤) يزف رئيس اللجنة الى رئيس

المجلس قرار اللجنة وعلى رئيس المجلس ان يأمر في الحال بطبيعة وتوزيعه على الاعضاء قبل اربع وعشرين ساعة على الأقل من البدء في المناقشة الا اذا قرر المجلس اعتباره من المواد المستعجلة فيقرأ فوراً

دولة رئيس المجلس

دكتور جمال .

د . جمال الشاعر

اقتراح (٤٨) ساعة بدل (٢٤) ساعة .

السيد المقرر

ما فيش مانع

( موافقة ) .

دولة رئيس المجلس

يعني كل زيادة في الوقت بتعطي نضوج .

السيد المقرر

القوانين ومشاريع القوانين :

المادة (٢٥) يحيل مجلس الوزراء القوانين— ومشاريع القوانين الى رئيس المجلس لمرضاها على المجلس الذي يقرر إحالتها الى اللجنة القانونية او

اللجنة المختصة مع الاسباب المرجحة ما لم يقرر النظر فيها بصفة الاستعجال « هنا موضوع القوانين نفسها الى ابدي دولة الرئيس ملاحظة عنها . مادام ما يحال الى المجلس يعتبر مشروع فيرفع القوانين .

دولة رئيس الوزراء

يحيل رئيس الوزراء بدل مجلس الوزراء حسب نص المادة . لانه يقول يحال المشاريع للمجلس من قبل رئيس الوزراء قبل اقرارها من مجلس الوزراء .

دولة رئيس المجلس

يحيل رئيس الوزراء مشاريع القوانين .



السيد عبد الله الرمماوي

عفواً دولة الرئيس كلمة ( مع الاسباب الموجبة )  
تقبل من مكانها بحيث تصبح المادة كما يلي : - يجبل  
رئيس الوزراء مشاريع القوانين مع الاسباب الموجبة  
الى رئيس المجلس لعرضها على المجلس الذي يقرر  
احالتها الى اللجنة القانونية .

السيد المقرر

ماشي ( موافقة ) .

دولة رئيس الوزراء

اذن تشطب حتى يكون النص ملائم مع القانون  
بذل رئيس المجلس الى المجلس حتى يكون في  
توافق .

السيد المقرر

لعرضها الى المجلس

دولة رئيس المجلس

او لعرضها على المجلس

السيد المقرر

بدلاً من نص

دولة رئيس المجلس

يبدو انه من رئيس لرئيس ما بتصير .

دولة رئيس الوزراء

انا قصدي للانسجام مع نص القانون فقط .

السيد المقرر

يجبل رئيس الوزراء مشاريع القوانين مع  
الاسباب الموجبة الى المجلس لدراستها الى المجلس  
الذي يقرر احالتها الى اللجنة القانونية او اللجنة المختصة

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذا النص ؟

الجميع

موافقون .

السيد المقرر

المادة (٢٦) : ترسل امانة سر المجلس الى كل  
عضو نسخة عن مشروع القانون الذي يراه عرضه  
على المجلس مع اللائحة المحتوية على الاسباب الموجبة

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذا النص ؟

الجميع

موافقون .

السيد المقرر

المادة (٢٧) : لا يوضع مشروع اي قانون  
معرض البحث والمذاكرة في المجلس مالم يكن قرار  
اللجنة المختصة بشأنه قد وزع على الاعضاء قبل اربع  
وعشرين ساعة على الاقل .

دولة رئيس المجلس

عبد الله بك .

السيد عبد الله الرمماوي

المادة (٢٦) : المادة الى قبلها (٢٥) صحيحة  
لكن المادة (٢٦) تشمل صلاحيات المجلس بالفقرتين  
(أ) و(ب) وبالتالي تشمل المشاريع التي ترد من دولة  
الرئيس كما تشمل المقترحات المتعلقة بالقوانين التي  
تصدر عن اعضاء المجلس فلذلك لاداع لتغييرها .  
يرسل امانة سر المجلس الى كل عضو نسخة عن  
القانون او مشروع القانون الي يجوز ان يكون مطلوب  
تعديله من قبل عضو المجلس .

السيد المقرر

عن الاقتراح

دولة رئيس المجلس

ثاني في الاقتراحات .

السيد عبد الله الرمماوي

قصدي انه هذه المادة تختلف عن المادة الي  
قبلها لانه هذه بداهة تشمل (أ) و(ب) من القانون  
الاصلي .

السيد المقرر

ياسيدي صحيح بس إحنا حاطين للاقتراحات  
بقوانين . طبعاً هي بتشمّل التعديل انه هذه نحال الى  
اللجنة كذا كذا بتصور ما دام اتفقنا إنه اي تعديل  
للقانون او اقتراح هو نوع بده مشروع منعتمد  
بتقسيم الرأي .

دولة رئيس المجلس

نعم يبقى التعديل

هل يوافق المجلس على هذا النص ؟

( موافقة ) .

السيد المقرر

المادة (٢٨) : بعد مرور المدة المعينة في المادة  
السابقة يقرأ مشروع القانون او القانون علناً - ثم  
يقرأ مشروع القانون ثم تقرأ توصيات وملاحظات  
اللجنة القانونية او اللجنة المختصة عليه وتجري بعد  
ذلك المذاكرة والتصويت .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذا النص ؟

( موافقة ) .

السيد المقرر

المادة (٢٩) : اذا اقترح عشرة اعضاء او  
اكثر وضع قانون جديد او تعديل احد القوانين  
المعمول بها او الغاؤه وجب عليهم ان يقدموا هذا  
الاقتراح بواسطة رئيس المجلس مبيّناً فيه الاسباب  
الموجبة لذلك وبعد اقتراح المجلس يضعه الرئيس في  
الرأي فاذا تقرر قبول الاقتراح - يعني من حيث -  
المبدأ - يحال الى اللجنة المختصة لبحثه .

دولة رئيس المجلس

امين بك .

السيد امين شقير

الواقع ان تحديد حق اقتراح القوانين ومشاريع  
القوانين في رقم (١٠) هو في جهد كبير للتقسيم  
والتضييق الذي لا مبرر له . الحق او من طبيعة الامور  
ان يستطيع اي عضو يجد سبباً كافياً لتقديم مشروع  
قانون او تعديل للقانون يتقدم به والمجلس ان يقر  
هذا القانون من حيث المبدأ ويحمله الى اللجنة او لا  
يحمله .

دولة رئيس المجلس

المقرر

السيد المقرر

ياسيدي إحنا استأنسنا في نص دستوري واحد  
اثنين ، إحنا اذا كان اي اقتراح بتعديل اي قانون  
لا يلاقي تأييد من عشرة . يعني اولي ان لا يعرض  
على المجلس . يعني هنا حطينا من باب لا يعني منع  
الاعضاء من الاقتراح ولكن اذا كعضو عندي فكرة  
اقتراح . لا بد ان اسعى واجد عشرة يؤيدوني فاذا  
لم اجد ليش اقدم الاقتراح واكون في متاهات طويلة  
عريضة .

رئيس المجلس

ظاهر بك .

السيد ظاهر حكمت

اذا اقترح ابقاء المادة كما هي لانه لا بد من  
وضع ضابط لتعديل اي قانون .

دولة رئيس المجلس

بالضبط .

معالي ابو احمد بك .



د . السيد اسحق فرحان

الحقيقة اردت ان اقترح خمسة بدل عشرة أعضاء .

دولة رئيس المجلس

الحقيقة في استثناس بالمستور وبالاتظمة الداخلية في التواب وفي الاعيان .

السيد المقرر

عقدت الجلسات واخذ الآراء : - المادة ( ٣٠ ) -

دولة رئيس المجلس

امين بك .

السيد امين شقير

عفواً سيدي هذا المجلس ليس مجلس التواب الذي افترض ان النص الدستوري يعنيه .

السيد المقرر

انا معك . لكن لاحتيا برضه على القياس إنه بدل ما نترك المجلس في اقتراحات طويلة . لاحتيا بدنا مادام اي اقتراح في تعديل قانون لا يلاقي تأييد من عشرة قبل إحالته الى المجلس الاول ان لا يقدم .

دولة رئيس المجلس

امين بك . قنعت

محمود بك .

السيد محمود الشريف

اذكر ان هناك في فقرة سابقة انه يحق لاجزاء المجلس ان يسألوا بعض الوزراء حول الامور التي تخص وزاراتهم فطست ادري اذا كان النظام الداخلي يحدد هذا ؟

السيد المقرر

في عقد الجلسات واخذ الآراء : المادة ( ٣٠ ) يحيط رئيس المجلس رئيس الوزراء والوزراء

دولة رئيس المجلس

لحظة سليمان بك .

عيسى بك .

الدكتور عيسى قسوس

اقترح ان يكون خمسة اعضاء بدلا من عشرة

دولة رئيس المجلس

سعادة الاخ . المجلس وافق على العشرة .

السيد المقرر

المادة ( ٣٠ ) : يحيط رئيس المجلس رئيس الوزراء علماً بموعدي جلسات المجلس ولهم حق حضور جلساته والاشتراك في مناقشاته الا انه ليس لغير اعضاء المجلس من الوزراء حق التصويت وعلى امانة سر المجلس تزويدهم بتداول اعمال كل جلسة

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذا النص ؟

الجميع

موافقون .

السيد المقرر

المادة ( ٣١ )

دولة رئيس المجلس

الحاج محمد علي بدير

السيد محمد علي بدير

سيدي بالنسبة لحق الوزراء في التصويت .

دولة رئيس المجلس

الوزير العضو يحق له التصويت .

السيد محمد علي بدير

( متابعاً ) : ورد في المادة .. ولهم حق حضور

جلساته والاشتراك في مناقشاته الا انه ليس لغير

اعضاء المجلس حق التصويت فليش نخط من

الوزراء . لانه العضو غير مقيم ما يحيطه في التصويت .

السيد المقرر

السيد المقرر

انا قلت ليس لغير اعضاء المجلس انا عطفتها مش مجلس الوزراء . المجلس الوطني يعني واضحة

السيد محمد علي بدير

اذا شطبنا من الوزراء بطلوا اعضاء مجلس

سواء كان وزيراً او لم يكن . وليس لغير اعضاء

المجلس حق التصويت .

دولة رئيس المجلس

امين بك .

السيد امين شقير

ليس للوزراء من غير اعضاء المجلس .

دولة رئيس المجلس

جعفر بك

السيد جعفر الشامي

ما تفضل به الاخ ابو عصام واضح ليس لغير

اعضاء المجلس حق التصويت سواء اكان وزير او

غير وزير .

دولة رئيس المجلس

الدكتور اسحق .

د . اسحق فرحان

اعتقد المادة كما هي تستقيم لانه كل المادة

منصبة على الوزراء . وبالتالي ابقاء المادة كما هي .

السيد المقرر

واضحة ما فيها اي التباس .

دولة رئيس المجلس

ابو عصام التوضيح كاف ان المادة منصبة على

الوزراء

دولة رئيس المجلس

شكراً .

محمود بك .

السيد محمود الشريف

سيدي اتصور ان هذه المادة ضرورية لان الحديث فيها يتعلق بموضوع الوزراء ومجلس الوزراء

فبناء على نص عبارة انه ليس لغير اعضاء التصويت

فليس لها اي مبرر اطلاقاً لانه موضوعي . اي واحد

ليس عضواً في المجلس ليس له حق التصويت .

دولة رئيس المجلس

موافق المجلس على النص ؟

( موافقة ) .

دولة رئيس المجلس

شكراً .

ككل سلمان بك .

السيد المقرر

المادة ( ٣١ ) : أ - ليس لرئيس المجلس ان

يفتح الجلسة الا بحضور ثلثي الاعضاء .

ب - ينل محضر كل جلسة في الجلسة التي تليها -

ليقره المجلس .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذا النص ؟

الجميع

موافقون .

المادة ( ٣٢ ) : اذا طلب احد الاعضاء .

دولة رئيس المجلس

عبد الله بك .

السيد عبد الله الرماوي

المادة ( ٣٣ ) أ . هي نص المادة ( ٣١ ) أ .

السيد المقرر

لا . لا . لا . حطينا تغيير جلسة المجلس -

قانونية بحضور ثلثي اعضائه عند افتتاحها هنا الحقيقة

يعني بدناش نخلي رئيس المجلس يفتح جلسة قبل



يتوفر عدد معين يعني . ماينتدش تقول الجلسة .  
تفتتح الجلسة فقط  
دولة رئيس المجلس  
إحنا قايين ها لقيد هذا هل يوافق المجلس  
عليه ؟  
( موافقة ) .

السيد المقرر  
المادة (٣٢) : اذا طلب احد الاعضاء ادخال  
اي تعديل على مشروع القانون الذي احيل على احدى  
اللجان وجب عليه ان يقدم الى رئيس المجلس -  
تقريراً يبين فيه المواد الذي يقترح تعديلها والاسباب  
المرجحة لهذا التعديل . ونجل رئيس المجلس التقرير  
السالف ذكره الى اللجنة التي احيل اليها مشروع -  
القانون للنظر فيه وفي اثناء مذاكرة المجلس في -  
المشروع المذكور يترتب على مقترح التعديل ان -  
يوضح الاسباب التي يبنى عليها اقتراحه - مشطوبة  
العبارة - ثم يقرر المجلس ما يراه في هذا الاقتراح  
شطبتا العبارة ثم استبدلناها ( ثم يقرر المجلس ما يراه  
في هذا الاقتراح ) تقرير المجلس بالاكثرية هذه  
شطبتاها .

دولة رئيس المجلس  
ظاهر بك .  
السيد طاهر حكمت  
من ناحية صياغة يعني - الى احدى اللجان -  
بدال في اثناء مذاكرة المجلس .  
السيد المقرر  
نعم .

السيد طاهر حكمت  
المادة (٣٢) الذي احيل الى احدى اللجان  
وليس ( على احدى اللجان ) وفي اثناء ما ( واثناء )  
ولين ( في اثناء ) .

السيد المقرر  
واثناء . ننظر في اثناء مذاكرة المجلس نقيم  
وفي يعني .  
السيد طاهر حكمت  
نعم .  
السيد المقرر  
شطبتاها .

دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس على المادة (٣٢) ؟  
( موافقة ) .

السيد المقرر  
المادة (٣٣) : بعد ان يوزع تقريراً للجنة على  
الاعضاء - اظن على الوجه المبين في المادة السابقة  
لا لزوم لها - يعين المجلس يوماً للمذاكرة في مواده  
وفي اليوم المعين المذكور تجري المذاكرة في مواد  
مشروع القانون كل مادة بمفردها مع اي تعديل  
مقترح ادخاله عليها سواء قبل او اثناء المناقشة ويجب  
ان يرجع الى رأي الاكثرية في قبول او رفض كل  
مادة من المواد المذكورة . او التعديل المقترح

دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس على هذا النص ؟  
الجميع  
موافقون .

السيد المقرر  
المادة (٣٤) : بعد ان تقبل مواد مشروع  
القانون او القانون بتقييمها - المعروض للبحث  
والمناقشة كل مادة لوحدها بأكثرية الآراء يطلب  
الرئيس الاقتراح على مشروع القانون بمجموعه  
فاذا قررت الاكثرية التوصية بقبوله او رفضه يرفع  
رئيس المجلس النتيجة الى رئيس الوزراء .

دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس على النص ؟  
الجميع  
موافقون .

السيد المقرر  
المادة (٣٥) : تصدر قرارات المجلس بأكثرية  
اصوات الاعضاء - انا فكري توصي المجلس ولا  
نفس المعني يعني - تصدر قرارات المجلس بأكثرية  
اصوات الاعضاء الحاضرين ما عدا الرئيس الا في  
حالة التساوي فيعطى صوت الترشيح .

دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس على هذا النص ؟  
الجميع  
موافقون .

السيد المقرر  
المادة (٣٦) : تجمع الاصوات اما يرفع  
الايدي او القيام او بالاقتراع السري ولا يعدل عن  
طريقي رفع الايدي او القيام الى الاقتراع السري  
الا اذا قررت الاكثرية ذلك .

دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس على النص ؟  
الجميع  
موافقون .

السيد المقرر  
المادة (٣٧) : يعد امين سر المجلس علناً  
اوراق اقتراح المجموعة بعد تصنيفها او الايدي  
المرفوعة او التصويت . يعلن رئيس المجلس النتيجة  
في الحال .

دولة رئيس المجلس  
يا اخوان ممنوع الدردشة اثناء الجلسات  
هل يوافق المجلس على المادة ؟  
الجميع  
موافقون .

السيد المقرر  
(متابعاً) : المادة (٣٨) : يجري انتخاب لجان  
المجلس بالاقتراع السري وذلك بأن يكتب كل  
عضو اسماء الذين ينتخبهم في ورقة يضعها في  
المكان المحدد لجمع اوراق الاقتراع ثم تجمع امانة  
سر المجلس الآراء في ورقة تعرضها على الرئيس  
ليعلن النتيجة في الحال .

دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس ؟  
الجميع  
موافقون .

السيد المقرر  
المادة (٣٩) : عندما يوضع مشروع القانون  
او اي اقتراح اخر للمذاكرة في المجلس تجري المناقشة  
عليه وفقاً لاحكام هذا النظام .

دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس على هذا النص ؟  
الجميع  
موافقون .

السيد المقرر  
مذكرات المجلس ونظام الجلسات  
المادة (٤٠) : لا يجوز لاحد ان يتكلم الا اذا  
اذن له الرئيس والا فللرئيس ان يمنعه وكذلك ان  
يأمر بعدم اثبات اقواله في محضر الجلسة . وليس -



الرئيس ان يرفض الاذن في الكلام لغیر سبب مشروع وعند الخلاف على ذلك يؤخذ رأي المجلس - يعني المجلس يبقى هو الحكم -

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

الجميع

موافقون .

السيد المقرر

المادة (٤١) : تنقيد طلبات الاذن في الكلام لغیر ترتيبها ولا يجوز قيد اي طلب في موضوع محال على احدى اللجان قبل ايداع التقرير الخاص به

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذا النص ؟

الجميع

موافقون .

السيد المقرر

المادة (٤٢) : يعطى الاذن حسب ترتيب الاستيقية في الطلب الا اذا كان الغرض من الكلام تأييد الاقتراحات المطروحة للبحث او تعديلها او المعارضة عليها فتعندل يعطى الاذن بالتداول لاول طالب من مؤيدي الاقتراح لاول طالب من معترحي تعديله ثم لاول المعارضين فيه ويتكرر ذلك بصرف النظر عن ترتيب الطلبات وعلى كل حال فللوزراء ومندوبي الحكومة والمقررون ورؤساء اللجان غير مقيدین بهذا الترتيب فان لم دائماً الحق في ان تسمع اقوالهم اثناء المناقشة كلما طلبوا ذلك .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذا النص ؟

الجميع

موافقون .

السيد المقرر

المادة (٤٣) : يؤذن دائماً في اللام في الاحوال التالية : (أ) طلب اقفال باب المناقشة وفق احكام المادة (٤٥) ستأتي .

دولة رئيس المجلس

اي مادة ؟

السيد المقرر

المادة (٤٥) : ستأتي .

السيد المقرر

(٢) طلب التأجيل (٣) ارجاء النظر في الموضوع المطروح للبحث الى ما بعد التصل في موضوع آخر ايجري البث فيه اولا . (٤) الرد على قول يتعلق بالشخص طالب الكلام . (٥) توجيه النظر الى مراعاة احكام النظام الداخلي ولكل هذه الطلبات اولوية على الموضوع الاصيل يترتب عليها وقف المناقشة فيسـ حتى يتم اخذ الـ أي عليها ولا يسوغ مع ذلك انـ يؤذن في الكلام في هذه الاحوال الا بعد ان يتم الخطيب مقاله .

د . جمال الشاعر

سيدي استيضاح . هل يعني ترتيب هذه الفقرات يعطي معنى الاولوية لها ؟

السيد المقرر

لا . لا .

الدكتور جمال الشاعر

(متابعاً) : فاذا كان هناك شغلين كل فيـ نفس الوقت .

السيد المقرر

انا يربى انه لا تعطي اولويات . لانه مش دح يجي مع بعضها .

د . جمال الشاعر

ليس يمكن واحد يطلب شغلة والاخر يطلب اخرى .

السيد المقرر

انا بجوابك ياسيدي مش رايحين يطلبوا دفعة واحدة . واحد رفي ايده قال بدني اقفل بابـ المناقشة يناقش موضوعه ويخكي ما وفق عليه يجي واحد آخر يطلب التأجيل كان هذه نقطة مش راح مع بعضهم يقترحوا عدة اقتراحات ثم ينظر المجلس فيما بعد في الاولويات .

دولة رئيس المجلس

الحاج ممدوح

السيد ممدوح الصرايره

سيدي هل هناك امكانية لو ضع صيغة العضو التكلم حديثة بدل الخطيب ؟

دولة رئيس المجلس

ما فيش مانع .

دكتور موفق

الدكتور موفق الفواز

بالنسبة لاقفال باب المناقشة بدنا قاعدة نمشي عليها .

دولة رئيس المجلس

كل حالة على حده في القائمة هذه مش كلها حالة واحدة .

السيد المقرر

سيدي الحقيقة اذا سمح دولة الرئيس المادة (٤٥) وهو انه ليس اعتباراً يطلب العضو بأن يقفل باب المناقشة يعني بعد ان يأخذ الموضوع الى استوي بحث لم يسبق مجال المناقشة فيقوم العضو بقول والله اعتقد ان المجلس اقتنع قناعة كافية ويقترح وقف المناقشة .

دولة رئيس المجلس

دكتور جمال

د . جمال الشاعر

لو فتنا في معرض اقتراح معين وطلب احد الاعضاء اقفال باب النقاش والتصويت ثم طلب شخص اخر التأجيل في جلسة مقبلة لمن تعطي الاولوية السيد المقرر

نحن الان نتناقش موضوع يقوم احد الاخوان ويقترح اقفال باب المناقشة ويقوم واحد ثاني بقول لا يقترح شي آخر . خلص بدنا تناقش طلبه . اذا اجبنا الى طلبه ينتهي العمل . ما اجبنا ننظر في الطلب الاخر .

دولة رئيس المجلس

الحاج بدير

السيد محمد علي بدير

سيدي اذا وقع طلبين كما تفضلتم بالتصويت يؤيد اي احدهم .

دولة رئيس المجلس

معالي عبد الله بك .

السيد عبد الله الرغماوي

ليس ما يمنع هنا مع اطلاق العبارة من اضافة عبارة تحقق ما قاله الدكتور جمال ليقل : فاذا تعارض من ناحية اولوية هذه الطلبات فصل المجلس فيها .

السيد المقرر

ياسيدي احنا حاطين مادة - انا مكلت - احنا حاطين مادة عامة في النظام - ان جميع المسائل التي يجري الخلاف عليها وما عليها نص اي مسألة يحلها المجلس . وهذه محاولة عملياً .

هكذا من الأشغال



دولة رئيس المجلس

ايش رأي المقرر وين وصلنا .

السيد المقرر

والله انا بقول انها كافية وماشين فيها .

دولة رئيس المجلس

يعني موافقة .

( موافقة )

دولة رئيس المجلس

طيب استمر .

السيد سلمان القضاء

المادة (٤٤) : لانيوز التوجه بالكلام الال لرئيس

او المجلس ويتكلم الاعضاء وقوفاً في اماكنهم

او على المنبر .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على النص ؟

الجميع

موافقون .

دولة رئيس المجلس

المادة (٤٥) : لكل عضو ان يطلب من المجلس

الاكتفاء بالمداكرة في الموضوع المناقش فيه بعد

استكمال بحثه وعند وقوع اي طلب من هذا القبيل

اذا وجد من يعارضه يسمح بالكلام لمعارض واحد ثم

يوضع طلب الاكتفاء في التصويت فاذا تقرر

الاستمرار في المناقشة يعمل بموجبه والافعل الرئيس

ختام المداكرة ولا يسمح بعد ذلك في الكلام لاحد .

دولة رئيس المجلس

عبد الله بك .

السيد عبد الله الرعاوي

من ناحية لمة اذا وضعنا طلب الاكتفاء

بالتصويت بصير نقول فاذا تقرر الاكتفاء يعني

يا بنحط التصويت بطلب الاكتفاء فاذا اقر . او بنحط

في التصويت بدل الاستمرار او بتقول ثم يوضع

طلب الاستمرار في التصويت فاذا اقر الاستمرار

صار في تضارب .

السيد المقرر

يعني الي بده يطرح الاكتفاء بالمناقشة فاذا

تقرر ..

دولة رئيس المجلس

فاذا تقرر الاكتفاء يعمل بموجبه .

امين بك .

السيد امين شقير

سيدي عذراً . على نفس القضايا التشريعية

او التي فيها فن التشريع المادة (٤٣) اشرنا الى طرح

اقفال باب المناقشة . ثم استعملنا نصاً اخر يشير الى

نفس المعنى الاكتفاء بالمداكرة . فأيها الذي سيجتمده

المجلس كتعبير قانوني ؟ هذا من ناحية . ومن ناحية

اخرى فيما يتعلق بمناقشة طلب الايقاف واقفال باب

المناقشة واعطاء فرص لمعارض واحد في رأي قليل

ومن حق الناس الاخرين قد يجلبوا اسباباً اخرى غير

رأي المعارض الواحد لطرحها باستمرار في المناقشة

وباعتقادي ان يسمح لعدد لا يقل او لا يزيد عن

ثلاثة اعضاء .

السيد المقرر

ياسيدي يعتقد اننا طبيعة الحال مثل هذا

الاقتراح يعني مشروط بأنه المداكرة اكتملت والبحث

تم الا انه في اعضاء راغبين في الكلام بالرغم انه

هذا الكلام ربما يكون فيه تكرار . ولذلك يقترح

احد الاعضاء اعتقد ان المجلس الكريم اكتفى

وبالبحث مكتمل ويقترح وقف باب المناقشة .

بصير التصويت على اقتراحه . يسمح لمعارض واحد

بلاقتراحه بالكلام .

دولة رئيس المجلس

الاستاذ ربيع

د . محمد ربيع

انا اثني على اقتراح الاخ امين شقير بانه على

ان لا يقل عن ثلاثة معارضين .

دولة رئيس المجلس

يادكتور ربيع اذا بتسمح تقرأ الفقرة نفسها

الموضوع المناقش فيه بعد استكمال بحثه يعني وصل

المجلس الى حد الاشياء .

امين بك

السيد امين شقير

سيدي من هو الذي يقرر ان البحث قد

استكمل ؟

السيد المقرر

المجلس .

السيد امين شقير

المجلس انها المجلس يقدر هذا بعد ان تجري

مناقشة قصيرة في موضوع طرحه وبالتالي فهي

قضية تقديرية . لا يمكن ان تعتبر سلمان بك نهاية

المطاف في البحث وتعتبره نهاية البحث ولذلك في

حق المجلس في ان يحافظ على صفة حقه في المناقشة

من خلال وجود لاكثر من معارض واحد ان يبدى

رأيه وبعد ذلك .

دولة رئيس المجلس

ان لا يزيد على ثلاثة رأيك هيك .

السيد المقرر

ياسيدي هو الحقيقة ما بصيرش تصويت يعني

المجلس لا يمكن ان يكون الى جانب الاكتفاء

بالمناقشة الا اذا كان اكثرية اعضاؤه صاروا قنعين

اما اذا ما قنعوا بطبيعة الحال بدنا نقله لا .

دولة رئيس المجلس

امين بك يقترح ان يوضع ان لا يزيد العدد عن

ثلاثة من يثني على ذلك ومن يؤيده .

د . محمد ربيع

تعديل على اقتراحي واحد او اثنين بلاش

ثلاثة واحد او اثنين ان لا يزيد عن اثنين .

دولة رئيس المجلس

اقتراح امين بك ان لا يزيد عن ثلاثة من يثني

عليه ومن يوافق على هذا الاقتراح عد ياعدنان بك

دولة رئيس المجلس

سقط الاقتراح .

السيد محمد علي يدور

بالنسبة لاقتراح عبد الله بك الاستمرار بدل

الاكتفاء .

السيد المقرر

فاذا تقرر الاكتفاء في المناقشة يعمل بموجبه

السيد محمد علي يدور

ياسيدي اذا قلنا اكتفى بدل اذا تقرر اكتفاء

او استمرار ليش نخطها لوحدها .

دولة رئيس المجلس

عبد الله بك .

سيد عبد الله الرعاوي

الصيغة كما هي . ثم يوضع طلب الاكتفاء

وليس طلب الاستمرار بالتصويت فاذا فاز بالاكثرية

يعمل بموجبه .

دولة رئيس المجلس

انتهى ووفق على هذا اي تعديل .

السيد المقرر

ياسيدي بصير هيك : - فاذا تقرر الاكتفاء

هكذا من الشغل



## دولة رئيس المجلس

بالمناقشة يعمل بموجبه ويعلن الرئيس اختتام

المدارك

## دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على ذلك ؟

( موافقة )

## دولة رئيس المجلس

بالله سلمان بك .

## السيد المقرر

المادة (٤٦) : لكل عضو الحق دائماً في أن

يطلب الاذن للرد عقب التكلم عن الحكومة .

## دولة رئيس المجلس

لايسمح يعني في المناقشة . المقصود في ذلك في

المناقشة فهل يوافق المجلس على هذا النص ؟

## الجميع

موافقون .

## السيد المقرر

المادة (٤٧) : لا يجوز لاحد الاعضاء ان يتكلم

اكثر من ثلاث مرات في مسألة واحدة مع مراعاة

حكم الفقرة الاخيرة من المادة (٤٢) .

## دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على المادة ؟

## الجميع

موافقون .

## السيد المقرر

المادة (٤٨) : - يجب على الاعضاء المحافظة

على نظام الكلام وعدم المقاطعة وعلى التكلم ان لا

يكرر اقوال غيره من الاعضاء وان لا يخرج عن

الموضوع المطروح للبحث ولا عما يؤيد رأيه فيه

فاذا حاد العضو عن شيء من ذلك لفت الرئيس نظره

انا بحس انه في شغله انه كثير من الاخوان الاعضاء  
فيما يتناق في المواد الى يتيجي بعد (٤٨) الى (٥٧) او  
(٥٨) . في شكوى منها لذلك اذا كان المجلس  
الكريم بسمحتنا سنفتح لنا . اللجنة القانونية . صيغ  
اخف والطاف شوي وبنعرضها على المجلس  
لاقرار النظام الداخلي .

## دولة رئيس المجلس

على بك التبشير .

## السيد علي البشير

ياسيدي لدى قراءة المادة بالفعل اؤيد سامان

بك اذا بتقرأ المادة ٤٨ . ٤٩ . ٥٠ . بتلاني الهدف

منها انه المقصود فيها المحافظة على نظام الكلام

والرئيس لفت نظر التكلم وبالتالي المادة (٥٠) الى

هي يحرم العضو الذي يكرر الحديث ويخالف المادتين

السابقتين (٤٨) و(٤٩) وله الحق باخراجه من

الجلسة هناك نص عندي الواقع بتواءم مع اهداف

اد الثلاثة ويتواءم ايضاً مع الاعضاء الاخوان

الكرام في المجلس لانه يرأني المتواضع ان النص اخراجه

من الجلسة يعني بالتالي انه يحرم الجلسة لان

اخراجه من الجلسة انا يرأني لايتواءم مع هذا النص

لذلك النص الوارد معي تحصر المواد الثلاث بالشكل

التالي : يجب على الاعضاء المحافظة على نظام

الكلام وعدم المقاطعة فاذا تكرر ذلك مرتين في

جلسة واحدة . فللرئيس ان يأخذ رأي المجلس في

منعه بقية الجلسة من الكلام في الموضوع الذي لفت

نظره اليه ويصدر القرار في ذلك جاز له بناءً على

طلب الرئيس حرمان العضو من الاستمرار في حضور

بقية الجلسة . فيستغني عن ثلاث مواد وبتكون

حققتنا ايضاً هدف واضح النظام من هذا النص .

## السيد المقرر

ياسيدي احنا على كل حال فكرة علي بك

يعني هي لايد من ضوابط .

## دولة رئيس المجلس

انت اقرأ المواد وشوف رأي الاخوان .

## السيد المقرر

بس بدون احتجاجات .

## دولة رئيس المجلس

يعني منين جيتوا المواد انتوا لجنة قانونية

## السيد المقرر

الواقع احنا اخذناها بالفعل من نظام مجلس

النواب ومجلس الاعيان .

## د . اسحق القرحان

في اي وقت دولة الرئيس في اي وقت وفي

أي حال مسن الحالات لا يجوز اخراج العضو من

الجلسة اطلاقاً برأني يخرج من كل المجلس ولا يخرج

من الجلسة .

## السيد المقرر

انا بدني اجاوب عليها سيدي . هناك قواعد

لايجوز التعرض لها حاطينها المساس بكرامة المجلس

المساس بكرامة رئيس المجلس . اذا عضو - (علط)

وقال انا ما بطلع - ومنعه المجلس وقرر ولم يحترم

قرار المجلس فاذا نعمل به . واذا امتنع عن الحرمان

- قال انا بدني اظل احكي لازم يوضع ضوابط . انا

واثق انه لن يستعمل هذا الحكم في هذا المجلس .

## دولة رئيس المجلس

عبد الله بك .

## السيد عبد الله الريماوي

الحقيقة يعني في فئة عم نضمير بما يسمى ضبط

الامور في المجلس ولايجب ان نطلب من رئيس المجلس

عملياً امسا ضبط الامور في المجلس لـ (٦٠)

رجل هي اساساً تعتمد على اخلاق والوجدان  
الذي يتكلم فيه الرجل ولم تعتمد على العقوبات.  
لذلك لايد من وجود مواد تنظم طريقة التحدث  
ولايد من وجود مواد تنص على منع التعرض لبعض  
الامور التي لاينبغي التعرض لها . العضو قابل ان  
ينافس لذلك انا اقترح انه المواد ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١  
٥٢ لحد ٥٨ أن يعاد النظر فيها على اساس ادراك ان  
ضبط النظام في المجلس انما منتهى مستوى اعضاؤه  
وليس منتهى ..... ثانياً : هذا النظام قصد يقرأ في  
الخارج في كل محل . غير لائق لنا ان يقرأ نظام  
المجلس والله حاطين فيه هذه الاشياء كون هذا النظام  
كون هذه النصوص وجدت قبل (٢٦) سنة ليس  
يعني تقديساً لها بل يعني ان نتخطاها .

## السيد المقرر

ياسيدي على كل حال انا وعدت المجلس

يعني وعدت اللجنة القانونية اذا اراد المجلس ان

يتجاوز المناقشة فاللجنة القانونية كما اتفقنا ستعيد

النظر في هذه النصوص وتفرغ او تضع نصوص

جديدة معقولة التي يقبلها المجلس الكريم فاحنا اذا

امرتوا اذا بتوافقوا نتقل الى بحث اخر ..

## دولة رئيس المجلس

اذن هناك اقتراح يأخذ بعين الاعتبار مواد

معددة في العقوبات وفي التنظيم وفي الاخراج وغيره

يرى المجلس ان تعيد اللجنة صياغتها من يؤيد هذا

الاقتراح ؟

كل الاخوان .

مع التنبيه الى انني اطلب من هذه اللجنة ان تستأنس

ايضاً يعني يجب ان لا تعيش في فراغ . ان تستأنس

بالانظمة البرلمانية المعمول بها او المجالس الشعبية

المعمول بها وما يجب ان يكون من اشياء واضحة

هكذا من الأشغال



لربما تحدث اشياء في مناقشات سياسية وفي مناقشات مهمة مما يوجب ان يكون في ضوابط نهائية . بدنا نؤخذ من كل الناس من اوربا ومن العرب ومن غيرهم من المتحضرة عربياً وغير عربياً . يعني ان لترك الامر بالشفعة والله خافين نطلع فلان من الجلسة نطلع فلان من الجلسة يعني يجب ان نأخذ بأشياء معمول بها .

السيد المقرر

نستمر

دولة رئيس المجلس

بدنا نستمر طبيعي . بعد المواد المتعلقة بالعقوبات وتوكل المواد ( من ٤٩-٥٨ ) استمر سلمان بك .

السيد المقرر

المادة (٥٩) : (أ) ينعقد المجلس بصفة سرية بناء على طلب الحكومة .

(ب) كما ينعقد بناء على طلب خمسة من اعضاء المجلس على الاقل ويقدم الطلب بعقد كتابة الى الرئيس وحينئذ يأمر باخراج من سمح لهم في الدخول ويصدر قرار المجلس في الطلب بعد مناقشة يشترك فيها على الاكثر اثنان من مؤيدي السرية واثنان من المعارضين فيها وتدرج اسماء الموقعين على الطلب في محضر الجلسة . يعني الحقيقة الطلب بناء على موضوعين اما طلب من الحكومة او قرار من المجلس يعني الاقتراح من خمسة صحيح ولكن سيقدر المجلس

دولة رئيس المجلس

الحاج بدر

السيد محمد علي بدر

سيدني ارجو ان نستبدل عبارة اخراج لان الموجودين اعضاء المجلس .

السيد المقرر

اخراج المتفرجين

دولة رئيس المجلس

لا يحضرها الا المجلس والحكومة يعني شغله من هالتوع .

عبد الله بك .

السيد عبد الله الريمائي

انا اقترح حذف الفقرتين واستبدالهم بالتعبير التالي : - ينعقد المجلس بصفة سرية اذا قرر ذلك بالاكثرية المطلقة بناء على طلب الحكومة او طلب عشرة من الاعضاء . واساس التعديل حصل سأشرح لبش . القاعدة في جلسات المجلس تكون علنية والسائدة في جلسات المجلس الاساسية حتى لا يضطر المناقش ايضاً ان تكون علنية . وان تكون شبائك المجلس مفتوحة على الرأي العام عنصر اساسي من عناصر

السرية اذن السرية هي استثناء لا بد ان يكون له مبرر قوي . لذلك وما دام الامر كذلك الاستثناء يتحقق في امرين . الاول ان انعقاد الجلسة السرية يكون بموافقة المجلس هائي وحده . هالموافقة بتكون بناء على احد امرين اما بطلب من الحكومة واما بعشرة عضاء . اما ان يبقى النص كما هو فمعناه ما يسلي وللمجلس ان يقبله او يرفضه . معنى النص كما هو كما يلي : أ- في وسع الحكومة حسب النص هذا ان تقرر ان تكون الجلسات سرية بمعنى ينعقد المجلس بجلسة سرية بناء على طلب الحكومة اذا ما قبلت موافقة المجلس معناه يكفي طلب الحكومة . اذا غير هيك بتعدل من حيث المعنى . في الحالة الثانية ايضاً ب- معناه انه يكفي ان يطلب (٥) اعضاء في الحالات السابقة كنا لازم نصر على (١٠) اعضاء . يعني لما العملية فيها عملية ممارسة النص المقرر صلاحيات ايجابية او التوسعية بتقول عشرة لاجل

دولة رئيس المجلس

ممتاز .

السيد المقرر

موافقين

السيد المقرر

دولة رئيس المجلس

دكتور جمال .

د . جمال الشاعر

في الحقيقة ان روح هذه الفقرة هي حول التفاعل الإيجابي وبناء جسور من الثقة بين الحكومة واعضاء المجلس . فلو فرضنا ان الحكومة طلبت جلسة سرية لمناقشة اي قضية من القضايا ثم اجبرها المجلس ان تكون الجلسة علنية فقط تضطر الى عدم وضع الحقائق امام المجلس مما يفسد علينا الاطلاع الكامل على الامور التي تريدها الحكومة بناء عليها . فمن نتيجة السرية هي الانفتاح الواضح في الجلسة السرية الماضية وهناك كثير من الامور التي لا يمكن للحكومة ان تتطرق لها لو كانت الجلسة علنية . ليس بالضرورة خوفاً من الرأي العام وانما هناك قد يجد احراجات مش بس الحكومة انما البلد كلها . وفي هذا ايضاً بنسحب على اية مجموعة من الاعضاء الذين يريدون ان يتقدموا بطلب ويحجمون عن الكلام المرجل في حالة الجلسة العلنية . ولذلك في الحقيقة اطلب ابقاء المادة ذا هي بما فيها العدد . الاقتراح عندما يقدم ويوقع عليه من عشرة اشخاص يستدعي انه صاحب الاقتراح على الاقل يفتح عشرة اشخاص قبل ما يتقدم . ولكن قد يكون هناك شخص واحد مش بيس خمسة عنده من الامور الخطيرة والهامة بحيث يطلب جلسة سرية .

دولة رئيس المجلس

عبد الله بك .

سرية بتقول خمسة . انسجاماً مع ما قلناه ان يكون عشرة . اذن يصبح النص كما يلي : - ينعقد المجلس بصفة سرية اذا قرر ذلك بالاكثرية المطلقة بناء على طلب الحكومة او على عشرة من الاعضاء وشكراً .

السيد المقرر

بالله ياسيدي لطفاً في نقطة . انا بدني بس اشير لنقطة بعدين المجلس يحكي . في هنا عندك القانون بقول الفقرة -ب- من المادة (٩) تكون جلسات المجلس علنية . الاصل علنية الجلسات على انه يجوز عقد جلسات الرة المجلس بطلب من الحكومة او بقرار من المجلس . بتصوير ان هذا النص يتفق تماماً مع نص القانون .

دولة رئيس المجلس

شكراً .

الحاج بدر

السيد محمد علي بدر

شكراً .

دولة رئيس المجلس

ممتاز .

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

ياسيدي انا بدني أكاد على حكم القانون . المادة التاسعة فقرة -ب- تجعل للمجلس خياراً في عقد الجلسة السرية من عدمها اذا طلبت الحكومة ذلك وذلك ظاهراً بصراحة النص . ومع ايماني بأن هذا النص هو ينتقص الى حد ما من الصورة الديمقراطية المطلوبة الا ان هذا النص موجود وعلينا ان نتعامل معه كما هو . وعلى ذلك ارى ان لا يوافق على اقتراح الاستاذ الريمائي من حيث تعديل هذه الفقرة . اه من حيث جعل عدد الاعضاء عشرة فاني اوافق على ذلك .



السيد عبد الله الرماوي

انا ارجب في ان استبعد التفسير القانوني الذي  
تفضل به الزميل حكمت وخلص منه الى ان القانون  
نص القانون يستبعد اقتراح المادة (٩) بقول :-  
تكون جلسات المجلس علنية . هذه القاعدة العامة  
على انه يجوز عقد جلسات سرية بطلب الحكومة  
هذا الجواز ليس فيه معنى الاكراه . ويتحول هذا  
الجواز الى قبول بقرار من المجلس اذن نص القانون  
بدون ريب الى جانب اقتراحي . بقي الامر الاخر  
مرة اخرى انا اتحدث على افتراض ان كل عضو من  
هذا المجلس لديه من المسؤولية العامة ولديه من  
المقدرة على تقدير الامور ما يجعله يقرر عندما يكون  
سرية او علنية يقرر على اساس صحيحة من التفضية  
ولذلك لا ارفض ابداً ما انه المجلس يصير على العلانية  
حيثما الامور تقتضي السرية . يجب ان نثق ان المجلس  
قادر ان يمارس مثل هذه الامور باذراك المصلحة  
البلد وامته وغير ذلك . لذلك فاني اصر على اقتراحي  
وارى انه مستقيم من الناحية القانونية ومن ناحية  
المصلحة .

دولة رئيس المجلس

عندك شي .

السيد المقرر

سيدي بس انا انا لقطعة . انه الحقيقة في  
شغله : في حق متبادل . مثل ما الحكومة على رأيي  
الاستاذ طاهر عندما تطلب عقد جلسة سرية لابد من  
عقدها كذلك . احنا نلزم الحكومة ايضا لما بتقرر  
لابد من عقد جلسة سرية .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك

السيد طاهر حكمت

بالعشر لخم الفقرة . من المادة الثالثة  
بتنصح فيها ما يلي : على انه يجوز عقد جلسات  
سرية . لا حاس . مثل من الحكومة وهذه حالة على  
حده . او نخرج من المجلس ان عندنا حالتين وليس  
هناك جمع بين الحالتين . لو ارد المشرع ان يلغى  
الاجازة التي ذهب اليها الاستاذ عبد الله الرماوي  
لنقل بطلب من الحكومة وبقرار من المجلس . اما  
ايراد كلمة او فهي تعني الحالتين . ولذلك يقال كل  
استمكة . استمررت التي ان لا تجمع بينهما وهذا هو  
المنقصور .

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس المجلس

عبد الله بك .

السيد طاهر حكمت

(متابعة) : لذلك نرى ان القانون اطلاق لا  
يسمح لموجب هذه الصلاحية عن نفسه .

دولة رئيس المجلس

امام المجلس الان اقتراح من معالي عبد الله بك  
بتمديد هذه المادة ١٥ وردت في قرار اللجنة ومن  
يضي على اقتراح عبد الله بك ؟ . من يؤيد اقتراح  
عبد الله بك ؟

عد عندنا بك .

السيد الامين العام

(١٤)

دولة رئيس المجلس

لم يفر .

اذن تبقى المادة كما هي جاءت من اللجنة  
(موافقة) .

السيد المقرر

المادة (٦٠) : - ليس لأحد من موظفي  
المجلس ما عدا أمين السر حضور الجلسات السرية  
إلا اذا أجاز المجلس ذلك .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذه المادة

الجميع

موافقون

السيد المقرر

المادة (٦١) : - يقوم بتحرير محاضر  
الجلسات السرية أمين السر لمراقبة عضو من اعضاء  
المجلس أو أكثر يختاره الرئيس وتحرر هذه  
المحاضر وتتل في الجلسة ذاتها للموافقة عليها  
ويحفظها أمين السر ولا يجوز لغير اعضاء الاطلاع  
عليها .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذا النص

الجميع

موافقون

السيد المقرر

المادة (٦٢) : - متى زال السبب الذي  
يترتب عليه محضر الجلسة بصفة سرية يستشير  
الرئيس المجلس في العودة الى الانعقاد علانية  
دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذا النص

الجميع

موافقون

السيد المقرر

المادة (٦٣) : - لا يجوز لاحد الاعضاء  
أن ينصرف نهائياً من المجلس حال انعقاد الجلسة  
إلا بإذن من الرئيس

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذا النص

الجميع

موافقون

السيد المقرر

المادة (٦٤) : - قبل انتهاء كل جلسة  
يعلن الرئيس موافق المجلس يوم انعقاد الجلسة  
الجلسة التالية ويزود رئيس الوزراء والوزراء  
واعضاء المجلس بجدول الاعمال .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذا النص

الجميع

موافقون

السيد المقرر

المادة (٦٥) : - يحضر محضر لجميع اعمال  
اعمال كل جلسة يحتوي على تفصيل ما تلي من  
المذكرات او المذكرات والمشروعات والاقتراحات  
وما دار من المناقشات والآراء وما صدر من  
القرارات وكذلك اسماء الاعضاء في كل اقتراح  
بالدء بالاسم مع بيان رأي كل واحد منهم  
وينشر محضر الجلسة في ملحق للجريدة الرسمية  
الرسمية بعد موافقة المجلس عليها ويقوم بتحرير  
واعداد هذا الملحق أمين سر المجلس ويعدده  
وفقاً لمتطلبات المجلس ويجوز أن يدون فيه  
بموافقة الرئيس كل ما يهم الاعضاء الاطلاع عليه  
من مواضيع ومقررات واجتماعات اللجان  
وتوصيات المجلس .



السيد عبد الله الرماوي

انا ارجب في ان استبعد التفسير القانوني الذي تفضل به الزميل حكمت وخلص منه الى ان القانون نص القانون يستبعد اقتراح المادة (٩) بقول :- تكون جلسات المجلس علنية . هذه القاعدة العامة على انه يجوز عقد جلسات سرية بطلب الحكومة هذا الجواز ليس فيه معنى الاكراه . ويتحول هذا الجواز الى قبول بقرار من المجلس اذن نص القانون بدون ريب الى جانب اقتراحي . بقي الامر الاخر مرة اخرى انا اتحدث على افتراض ان كل عضوا من هذا المجلس لديه من المسؤولية العامة ولديه من القدرة على تقدير الامور ما يجعله يقرر عندما يكون سرية او علنية يقرر على اساس صحيحة من التضحية ولذلك لا ارفض ابداً انه المجلس يصير على العلانية حيثما الامور تقتضي السرية . يجب ان نثق ان المجلس قادر ان يمارس مثل هذه الامور بادراك لصلحة البلد وامته وغير ذلك . لذلك فاني اصر على اقتراحي وارى انه مستقيم من الناحية القانونية ومن ناحية المصلحة .

دولة رئيس المجلس

عندك شي .

السيد المقرر

سيدي بس انا اتبه لنقطة . انه الحقيقة في شغله . في حق متبادل . مثل ما الحكومة على رأيي الاستاذ طاهر عندما تطلب عقد جلسة سرية لا بد من عقدها كذلك ... إحنا نلزم الحكومة ايضاً لما بتقرر لا بد من عقد جلسة سرية .  
دولة رئيس المجلس  
طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

بالنظر لنص الفقرة ب- من المادة التاسعة يتضح فيها ما يلي : - على انه يجوز عقد جلسات سرية للمجلس بطلب من الحكومة وهذه حالة على حده . او بقرار من المجلس اي عندنا حالتين وليس هناك جمع بين الحالتين . لو ارد المشرع ان يذهب المذهب الذي ذهب اليه الاستاذ عبد الله الرماوي لقال بطلب من الحكومة وبقرار من المجلس . اما ايراد كلمة او فهي تعني الحالتين . ولذلك يقال كل السمكة او اشرب اللبن اي لاجمع بينهما وهذا هو المقصود .

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس المجلس

عبد الله بك .

السيد طاهر حكمت

(متابعة) : لذلك نرى ان القانون اطلاقاً لا يسمح لحجب هذه الصلاحية عن نفسه .

دولة رئيس المجلس

امام المجلس الان اقتراح من معالي عبد الله بك بتعديل هذه المادة فما وردت في قرار اللجنة ومن ثم على اقتراح عبد الله بك ؟ . من يؤيد اقتراح عبد الله بك ؟

عد عندنا بك .

السيد الامين العام

(١٤)

دولة رئيس المجلس

لم يفز .

اذن تبقى المادة . فما هي جاءت من اللجنة القانونية . ( موافقة ) .

السيد المقرر

المادة (٦٠) : - ليس لأحد من موظفي المجلس ما عدا أمين السر حضور الجلسات السرية إلا اذا أجاز المجلس ذلك .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذه المادة

الجميع

موافقون

السيد المقرر

المادة (٦١) : - يقوم بتحرير محاضر الجلسات السرية أمين السر لمراقبة عضو من أعضاء المجلس أو أكثر يختاره الرئيس وتحرر هذه المحاضر وتتل في الجلسة ذاتها للموافقة عليها ويحفظها أمين السر ولا يجوز لغير أعضاء الاطلاع عليها .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذا النص

الجميع

موافقون

السيد المقرر

المادة (٦٢) : - متى زال السبب الذي يترتب عليه محضر الجلسة بصفة سرية يستشير الرئيس المجلس في العودة الى الانعقاد علانية

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذا النص

الجميع

موافقون

السيد المقرر

المادة (٦٣) : - لا يجوز لأحد الأعضاء أن ينصرف نهائياً من المجلس حال انعقاد الجلسة إلا بإذن من الرئيس

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذا النص

الجميع

موافقون

السيد المقرر

المادة (٦٤) : - قبل انتهاء كل جلسة يعلن الرئيس موافق المجلس يوم انعقاد الجلسة الجلسة التالية ويزود رئيس الوزراء والوزراء وأعضاء المجلس بم جدول الاعمال .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذا النص

الجميع

موافقون

السيد المقرر

المادة (٦٥) : - يحضر محضر جميع اعمال اعمال كل جلسة يحتوي على تفصيل ما تلي من المذكرات او المذكرات والمشروعات والاقتراحات وما دار من المناقشات والآراء وما صدر من القرارات وكذلك اسماء الاعضاء في كل اقتراح بالبدء بالاسم مع بيان رأي كل واحد منهم وينشر محضر الجلسة في ملحق للجريدة الرسمية الرسمية بعد موافقة المجلس عليها ويقوم بتحرير واعداد هذا الملحق أمين سر المجلس ويعده وفقاً لمتطلبات المجلس ويجوز أن يدون فيه بموافقة الرئيس كل ما يهم الاعضاء الاطلاع عليه من مواضيع ومقررات واجتماعات اللجان وتوصيات المجلس .



دولة رئيس المجلس

ابو عصام

السيد محمد علي بدير

الحقيقة المادة (٦٥) اعتقد بدعا شطب . بعد موافقة المجلس على المحضر . يعني بأن الموافقة تجري على الجريدة الرسمية . لانه مع بيان رأي كل واحد منهم وينشر محضر الجلسة في ملحق الجريدة الرسمية بعد موافقة المجلس . ارجو ان تشطب لان الموافقة حصلت . والاتخذ الموافقة للجريدة الرسمية

السيد المقرر

تنشر بعد الموافقة . يعني انشر يتم بعد موافقة المجلس على المحضر .

السيد محمد علي بدير

افرج المحضر ووقع عليه ولو بنسبة ثم ينشر في الجريدة . يعني الموافقة حصلت . لما يقول ينشر في الجريدة بعد الموافقة . معناها انشر في الجريدة فليس الموافقة ؟ اذا شطب يستقيم الموضوع .

السيد المقرر

انا معك . بنسبها .

دولة رئيس المجلس

ممتاز .

صحح يا عدنان بك .

السيد المقرر

يعني بنسبها ونعملها ان هذا المحضر يله يوافق عليه المجلس . بعد الموافقة عليه يجري نشره في الجريدة الرسمية . يستقيم العمل ؟

دولة رئيس المجلس

ظاهر بك عندك شيء .

السيد طاهر حكمت

سيدي يقرر محضر لاعمال كل جلسة وليس لجميع اعمال الجلسة .

السيد المقرر

وبعد موافقة المجلس عليها ينشر محضر الجلسة في ملحق الجريدة الرسمية .

دولة رئيس المجلس

في مطلع المادة . يقرر محضر لاعمال كل جلسة .

فهل يوافق المجلس على هذه المادة ؟

الجميع

موافقون .

دولة رئيس المجلس

استمر .

السيد المقرر

الاستيضاحات : - المادة (٦٦) : - الاستيضاح هو استفهام العضو عن امر يجمله او رغبته في التحقق من حصول واقعه وصل علمها اليه او استعلامه عن نية الحكومة في امر من الامور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة . ويقدم الاستيضاح الى رئيس المجلس الذي يحيله الى الجهات المختصة خلال اسبوع .

دولة رئيس المجلس

معالي عبد الله بك .

السيد عبد الله الرجاوي

لمجرد لفت نظر . حصر الاستيضاح في الخدمات والمرافق العامة . واستعلامه عن نية الحكومة في امر من الامور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة يعني حسب هذه المادة تملك الاستيضاح في سياسة الحكومة العامة . انا اعلم ان تعديل هذا الامر

السيد امين شقير

سيدي قد اشير في مطلع المادة الى وجود اختصار الاستيضاح بأمر محددة . ثم جاءت الفقرة الثانية من المادة لتشير الى انه لا يجوز ان يكون توجيه الاستيضاح ضاراً بالمصلحة العامة ، الواقع ان هذا النص واسع وفضفاض وقابل للتكوين والتفسير في كل مناسبة حيث ترى المسؤول عنه انه في سؤال وجه اليه ما يمكن ان يعتبر ان يكون احراجاً يضطر الى اظهار حقيقة . فأنا باعتقادي ان المصلحة العامة هنا واردة في اساس معنى الاستيضاح وطالما انه قيل بأن يكون منصباً على قضايا محددة ومنوعاً فيه التعرض للأشخاص او المصلحة الشخصية فالمصلحة العامة قد تأمنت ولا يجوز ان يرد عليه مثلاً بأن هذا يمكن ان يكون ضاراً بالمصلحة العامة ولذلك لا يجوز ان يوجهه . لهذا ارى ان نشطب عبارة - ضاراً بالمصلحة العامة - وان يقتصر - على ان لا يكون مخالفاً لاحكام الدستور والقانون - ثم هناك انقسام يحتاج الى تبرير . لماذا لا يجوز ان يجري الاستيضاح استناداً الى ما نشر في الصحف ؟ هل هذه الصحف جهة لا يجوز لها ان تزود الناس بالمعلومات او انها وسيلة الناس في الحصول للمعلومات ، وبالتالي فان ما ينشر فيها اما ان يكون صحيحاً وحيث يكون السؤال مبرراً او لا يكون صحيحاً فعلى الجهة المسؤولة ان تؤكد بأن ما نشر لم يكن صحيحاً .

السيد المقرر

الحقيقة موضوع ان لا يكون الاستيضاح ضاراً بالمصلحة العامة يعتقد هو ضابط سليم وشرط سليم لانه اي استيضاح ممكن انه يوجه استيضاح من احد الاعضاء قد يكون فيه مساساً او كشف بأمر يهم امر البلد او خطتها السياسية او غير ذلك هذه

بأنني هنا الان . لان المادة المتعلقة بهذه الامور اظن المادة سبعة فقرة (د) هي الواجبة . فيجب ان يكون واضحاً انه نحن بحاجة الى تعديل القانون بحيث نتمكن من الاستيضاح في السياسة العامة . واذا كنا نقر هذه المادة بشكل عارض فاننا نسعى بذلك انتظاراً لينما نناقش المادة في القانون .

السيد المقرر

ياسيدي مثل ما تفضل عبد الله بك إحنا راعينا القانون بالضبط وما دام هذا القانون بدنا نمشي معه

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على النص الذي تلاه المقرر ؟

الجميع

موافقون .

دولة رئيس المجلس

استمر

السيد المقرر

يجب ان يكون الاستيضاح موجزاً منصباً على الوقائع المطلوب توضيحها خالياً من التعليق والجدل والآراء الخاصة . كما يجب ان لا يكون توجيهه ضاراً بالمصلحة العامة او مخالفاً لاحكام الدستور والقانون وان لا يشمل على عبارات نابية او ذكر اسماء أشخاص او المساس بهم فيما يتعلق بشؤونهم الخاصة وان لا يكون موضوعه مغلقاً بشخص العضو او مصلحة خاصة موكول امرها اليه لما يجب ان لا يشير الى ما ينشر في الصحف وان لا يكون فيه مساس بأمر معلق امام القضاء .

دولة رئيس المجلس

امين بك .



نقطة . اما فيما يتعلق بالصحف فيتصور الغاية من ذلك هي عدم تزويد اقوال تتناقضها الصحف بحسن عرفنا الاستيضاح انه عن امر يجهل العضو او يريد ان يأخذ معلومات عنه . فاذا كانت الصحف اوضحت هذا الموضوع لم يبق مجال يعني نجي نستوضح فيه . وهو استيضاح من عضو واحد - وربما يكون الزملاء الاخرين اعضاء اللجنة لديهم توضيح اكثر يعني للرد .

دولة رئيس المجلس

الحاج بدير

السيد محمد علي بدير

باسيدي في الحقيقة بالنسبة لشطب ضاراً بالمصلحة العامة . من هذه هو الذي سيحدد ؟ ....

السيد المقرر

.... المجلس .

السيد محمد علي بدير

(متاباً) : مع انه اي مسؤول ربما يحددها بالشكل الذي يراه . لكن اذا ما في مخالفة للدستور ولا للقانون اعتقد ان المصلحة العامة مضمونة كما انه قضية الصحف ليس من المناسب ذكرها لانها الصحف مصونة .

دولة رئيس المجلس

استاذ عمود

السيد محمود الشريف

دولة الرئيس أريد الاقتراح الذي تقدم به الاستاذ شقير فيما يتعلق بموضوع المصلحة العامة فيها انها مطاطة وخطرة . ويضاق في منع البحث في بعض القضايا . طالما انه نصت المادة على ان لا يكون الاستيضاح مخالفاً للدستور والقانون فيتصور ان

نشطب عبارة ضاراً بالمصلحة العامة . فيما يتعلق بما ينشر في الصحف احياناً الصحف تثير قضايا قد لا يكون لاهضاء او المواطنين علم بها . فيحتمل مثل هذه القضايا احد الاعضاء على ان يتوجه بسؤال للاستيضاح من الوزير المختص فيما اذا كان هذا الكلام المنشور صحيح او غير صحيح . وليس هناك بتصوري المتواضع اي ضرر من شطب هذه المادة باعتبار الصحف عنصراً مهماً للمعلومات وجسراً ملوداً بين المجلس وبين الشعب .

دولة رئيس المجلس

الحقيقة المفروض في العضو في المجلس الكريم اذا سمع عن حادثة ان يتحرى بنفسه وان يستكمل جوانب الموضوع . يعني ليس منطقياً انه لمجرد وجود (مانشيت) في الصحيفة هو يحمله ويطره على المجلس فليتحقق اذا الموضوع موضوع ضار او موضوع ظلم بنفسه ومن كل الجهات وهو يقدمنا معلومات ويثير قضية .

امين بك

السيد امين شقير

سيدي الرئيس يبدو ان ما اشرتم اليه مختلفة عما نصت عليه المادة التي تتعلق بالصحف هنا وجوباً لا يجوز ان يشير الى ما تنقله الصحف لماذا ؟ هل هي مصادر معادية ، هل هي عدوة المجتمع ؟ لماذا لا يجوز ان يشار الى ما تنشره الصحف ؟ ما تنشره الصحف هو موقف او رأي او خبر او معلومات . فهذه الامور قد تمس المصلحة العامة وباهمية كبيرة . من حق هذا المجلس بل من واجبه ان يشير اليها بوضوح وليس بشكل غير مباشر ولا عيب ولا ضمير في هذا بل العكس هو تكريم للمنى العلاقة والمسؤولية .

دولة رئيس المجلس

طاهر بك .

السيد طاهر حكمت

سيدي انا اوافق الاستاذ امين شقير على ضرورة حذف عبارة - يجب ان لا يشير الى ما ينشر في الصحف - وذلك لان اصل هذه العبارة على ما يبدو مأخوذة من بلاد تنشر فيها ما يسمى باسم الصحافة الفوغائية . والقصد بصحافة الفضائح والقصد من ايراد هذا النص في تلك البلدان التي تنتشر فيها مثل حرية الصحافة الواسعة للدرجة ان تكون فيها صحافة تسمى صحافة الفضائح . يقصد من ايراد هذا النص في انظمتها منع الاستناد الى ما تنشره الصحافة او الصحف . وذلك وحيث انه ليس لدينا مثل هذه الصحف ومن هذا النوع ولا يؤجل ان يكون هناك مثل هذه . ارى ان تحذف هذه الفقرة . اما فيما يتعلق بالمصلحة العامة فاني مع احترامي لتفسيرات الزملاء ومع إعجابي بإمكانية استخدام هذه العبارة كقميص عثمان ضد اي حركة او ضد اي سؤال . الا انني اعتقد ان ايراد مثل هذه العبارة هو شر لابد منه . وانه قد اتفق على وضعة في كثير من العبارات من المجالس التشريعية واعتقد ان ابقاؤه ليس فيه ضرر أبداً .

دولة رئيس المجلس

السيد سليمان ارثيمه

السيد سليمان ارثيمه

أنا بقتراح انه موضوع المساس في المصلحة العامة هو لا يجوز البحث فيها لأنه في أشياء ومتطلبات وطبيعي تقرر مع المصلحة العامة فباعثادي لو أخذنا مجلس الوزراء . الوزراء وموضوع المصلحة عامة انه لا يجوز بحثها . ومجلس الوزراء من أبنائه

من هذا البلد . يمكن يني وزراء آخرين اناباعثادي انه مصلحة البلد فوق كل الاعتبارات أما ان المجلس الكريم يأخذ معلوماته من الصحافة مع احترامي للصحافة فهذا شيء لا يجوز . تستطيع أن تأخذ معلومات من الصحافة وتدرسها واذا وجد انه في لها حقيقة فلا نقاش . ولذلك المصلحة العامة هي مصلحة البلد وفوق كل الاعتبارات

دولة رئيس المجلس

شكراً .

عبدالله بك

السيد عبد الله الرماوي

أنا يكون أي أمر سواء المناقشة او اقتراح أو استيضاح أي أمر أن لا يكون ضار بالمصلحة العامة مبدأ متفق عليه ...

دولة رئيس المجلس

... إذن النص عليه ضروري ...

السيد عبد الله الرماوي

( متابعاً ) النص عليه في غير محله في هذه المناسبة هو المنوع الاستيضاحات إلى هي ضد المصلحة العامة وإلا المنوع واقعياً وفعلياً ، التفسير والاستيضاحات والمناقشة ؟ . هذه العبارة هي عبارة توجه مجموع نشاطات المجلس . ولذلك وضعتها كمبادرة كفكرة خاصة تتعلق فقط بالاستيضاحات في غير محله . الفقرة كلها فيها نوع من التقيد إلى ما إله لزوم لأنه عرف الاستيضاح بالشكل التالي .. استفهام عن أمر يجهله أو رغبته في التحقق يتعلق بخدمات ومراقب التعريف نفسة للاستيضاح غامض . لذلك أنا أرجو أقر شطب المادة كلها شطب الفقرة مثل

هكذا من الأعمال



يجب أن يكون الاستيضاح موجزاً ومنصباً على قاعدة يكون توضيحها خالياً من التعليق والجدل والآراء الخاصة ومراعياً لاحكام المادة (٦٦) إلى يتحدد ما هي طبيعة الاستيضاح .

دولة رئيس المجلس

الحقيقة أنا حضرت اجتماعات اللجنة واللجنة بالفعل استأنست بالنظام الداخلي للنواب والاعيان إلى معالي عبدالله بك كان عضو في مجلس النواب ومن اشهر النواب والنظام هو الذي وضعه . وهذه المادة بنصها أخذت من النظام . فإذا كان على عضو مجلس الامه المنتخب أن يراعي المصلحة العامة أو أن لا يعتمد على الصحف والاشياء إلى تمس الاشخاص فأظن إحنا من باب كل العدل انه نقتبس من تقاليدنا أيضاً ما نخدم مصلحتنا - المادة الآن .

عبد المجيد بك

السيد عبد المجيد حجازي

باسيدي الاستيضاح على كل حال ما راح ينشر في الصحف . راح يقدمه لرئيس المجلس .

دولة رئيس المجلس

الاعتماد على ما تنشره الصحف .

السيد عبد المجيد حجازي

(متابعاً) : الاستيضاح المضمون راح يقدمه لرئيس المجلس ما راح ينشره ، في الصحف اذا كان فيه مساس بالمصلحة العامة ، فرئيس المجلس راح يحفظ الاقتراح .

دولة رئيس المجلس

عم ينشر في الصحف قبل منا يصلنا احياناً شكراً .

الآن امامنا قرار اللجنة وامامنا ...

السيد المقرر

سيدي انا فكري انه نصوت على شغلتين - عبارة كما يجب ان لا تكون التوجيه ضارة بالمصلحة العامة - واحد - والى ما ينشر في الصحف لثنتين . يجوز انه مثلاً هل نبقى كما يجب ان لا يكون التوجيه ضارة بالمصلحة العامة اولاً . وبعدها نصوت على ما ينشر في الصحف . يجوز يكون في ميل ان نبقىها .

دولة رئيس المجلس

اقتراح عبد الله بك .

السيد عبد الله الريموي  
الاقتراح من الاخ الاستاذ امين شقير بحلف ، العبارة كلها .

دولة رئيس المجلس

من يثني على ذلك ؟

السيد امين شقير

رجاء الواقع الاخ عبد الله بك يبدو انه اساء فهمي في الاقتراح . انا لا اعترض لي على التحفظات فيما يتعلق بأن تكون الاستيضاحات ضمن الدستور والقوانين وما يضر سمعة بعض الناس . انما في اعتراض اساسي على وجود نص من نوع توجيه على ان لا يكون توجيه ضاراً بالمصلحة العامة . لان هذا يفرض مجال الاجتهاد والتفسير والمواقف الي يعتبرها كيفية وما يمكن ان ينشر في الصحف اتهاماً مسبق لاي ما ينشر في الصحف من اجل غير عادل اولاً وغير منطقي وضار بالمصلحة العامة وجود نص من هذا النوع .

دولة رئيس المجلس

اذن امامنا هذا الاقتراح نريد شطاب عبارتين من المادة كما جاءت من اللجنة القانونية من يثني على اقتراح امين بك بشطاب العبارتين ...

السيد المقرر

اذا ممكن نصوت على كل وحده لحالها .

دولة رئيس المجلس

اقتراح امين بك ان نشطب المصلحة العامة وان نشطب ما يؤخذ من الصحف . وذكرت المجلس الكريم بأنه هذه المادة بنصها أخذت من النظام الداخلي للنواب والاعيان . وان هناك حكمة الشارع قصدها بها وكما قال جمال بك ليس خلاف بين الحكومة والمجلس في تقدير المصلحة العامة في نظر اي انسان فمن يثني عليه من يؤيد اقتراح امين بك ؟

عد الاصوات .

السيد الامين العام

(١٥) .

دولة رئيس المجلس

سقط الاقتراح .

تبقى المادة كما جاءت من اللجنة القانونية ككل .. ( موافقة ) .

السيد المقرر

المادة (٦٨) : - لا يجوز ان يوقع الاستيضاح أكثر من عضو واحد - باعتبار انه سؤال من عضو

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذا النص ؟

الجميع

موافقون .

السيد المقرر

المادة (٦٩) : - يحيد الوزير على الاستيضاح في الجلسة وله ان يطلب تأجيل الاجابة ثمانية ايام الا اذا رأى المجلس تقصير هذا الاجل ووافق الوزير على ذلك . للعضوان يطلب الاجابة عن استيضاحه

في الجلسة ويجب ان تكون الاجابة في ا التسين مقصورة على ما طلب مقدم الاستيضاح توضيحه

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذا النص ؟

الجميع

موافقون .

السيد المقرر

المادة (٧٠) : - للعضو الذي قدم الاستيضاح دون غيره ان يستوضح الوزير او يرد عليه بايجاز مرة واحدة .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذا النص ؟

الجميع

موافقون .

السيد المقرر

المادة (٧١) : - يخصص نصف ساعة في اول الجلسة للاستيضاحات والاجوبة فاذا بقي بعد ذلك شيء فيها يدرج في جدول اعمال الجلسة التالية .

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على هذا النص ؟

الجميع

موافقون .

السيد المقرر

المادة (٧٢) : - لا تطبق الاجراءات الخاصة بالاستيضاحات على ما يوجه منها الى الوزراء عند المناقشة في البرازيلية وفي مشروعات القوانين فان لاضعاء ان يوجهوها في الجلسة في اي وقت شاءوا .



## دولة رئيس المجلس

اذن نرفع الجلسة ويوم الاثنين ٧٨/٦/١٢  
لدينا جلسة كالمعتاد وهناك اقتراح الحقيقة او تحس  
من الاخوان ان نبدأ الجلسة في الساعة العاشرة. شو  
رأي الاطباء والمحامين. شي آخر غداً تقوم بزيارة  
القيادة العامة ولدينا برنامج للاطلاع على مؤسستا  
المسكينة ودورها وارجو من جميع الاعضاء  
الحضور للمجلس الساعة الثامنة والنصف وتكون  
هناك في التاسعة. ولدينا برنامج ينتهي بغذاء وعودة الى  
بيوتنا في الساعة الثانية والنصف. والوسائل من  
من القيادة الى اي زيارة اخرى من الجيش. ووسائل  
مرحلة.

## دولة رئيس المجلس

دكتور زهير

الدكتور زهير ملحس

## دولة رئيس المجلس

سيدي اذا ممكن التأجيل للاسبوع القادم لانه  
في مواد سابقة لم تنتهي بعد.

## دولة رئيس المجلس

مواد العقوبات

السيد المقرر

سوف ندرسها.

٨ - تعين موعد وموضوع الجلسة القادمة

امين عام المجلس الوطني الاستشاري  
عفتان بعيون

رئيس المجلس الوطني الاستشاري  
احمد اللوزي

## تعريف

- ١ - اعد وبوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه امين عام المجلس الوطني الاستشاري : السيد عفتان بعيون .
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الامين العام السيد وليد النجداوي ومنظما الضبط السيدان نذير عطيات ونصري الشميلة .
- ٣ - قام بالامراف على طباعة هذا المصدد وتدقيقه في المطبعة :  
منظم الضبط السيد نصري الشميلة ومباور المجلة السيد فستان النجداوي .

## قرار رقم (٦) لسنة ١٩٨٧

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

٥ - منصب مدير في اي شركة او مؤسسة  
رسمية او شبه رسمية او اية وظيفة فيها

و - جميع الاعمال التي تتنافى مع استقلال  
المحامي او التي لا تتفق مع كرامة المحاماه

٢ - لا يسري حكم هذه المادة على الاشتغال  
في الصحافة الحقوقية والثقافية وعضوية المجالس  
التمثيلية واساندة القانون في الجامعات المسجلين  
في سجل المحامين الاساتذة .

٣ - ان البند الخامس من الفقرة (أ) للمادة الرابعة  
من قانون المجلس الوطني الاستشاري رقم (١٧)  
لسنة ١٩٧٨ تشترط فيمن يعين عضوا في المجلس  
ان لا يكون موظفا يتقاضى راتبه من الاموال  
العامة بما في ذلك البلديات .

٤ - ان المادة الخامسة من نفس القانون الاخير  
تنص على ما يلي : -

أ - تكون مدة المجلس سنتين يعاد تشكيلة  
في نهايتها وفقاً لاحكام هذا القانون وللملك ان  
ان يحل المجلس في اي وقت وان يعفي  
اعضائه او ايا منهم من عضوية المجلس  
او ان يقبل استقالته منه .

ب - يعتبر المجلس منحلاً حكماً عند  
انتخاب المجلس النيابي وانقاده

بناء على طلب رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ  
١٩٧٨/٥/١٧ رقم ن/٢١/٥٢٩٩ اجتماع الديوان  
الخاص بتفسير القوانين في مكتب رئيسه لاجل  
تفسير البند (ج) من الفقرة الاولى للمادة ١١/ من  
قانون نقابة المحامين النظاميين والبند الخامس من  
الفقرة (أ) للمادة الرابعة من قانون المجلس الوطني  
الاستشاري وبيان ما اذا كانت العضوية في المجلس  
للوطني الاستشاري تعتبر وظيفة عامة لا يجوز  
الجمع بينها وبين المحاماه ام انها لا تعتبر وظيفة  
عامة ويجوز الجمع بينها وبين اعمال المحاماه .

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس الوزراء  
الموجه لوزير العدل بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٧ وثلثين  
النصوص القانونية يتبين .

١ - ان المادة ١١/ من قانون نقابة المحامين  
النظاميين رقم (١١) لسنة ١٩٧٢ تنص  
على ما يأتي .

١ - لا يجوز الجمع بين المحاماه وما يلي :

أ - رئاسة السلطة التشريعية .  
ب - الوزارة

ج - الوظائف العامة او الخاصة الدائمة  
والوقتية براتب او مكافأة عدا من يتولى  
من المحامين الاساتذة اعمال المحاماه في  
مؤسسة رسمية او شبه رسمية او شركة

د - احتراف التجارة وتمثيل الشركات  
الاجنبية في اعمالها التجارية .



٤ - أن الفقرة الأولى من المادة ١٣/ من قانون نقابة المحامين النظاميين تنص على ما يأتي :

١ - لا يجوز للمحامي الذي يتولى عضوية عضوية المجالس العامة من تشريعية أو بلدية أو إدارية قبول الوكالة بنفسه أو بواسطة محام يعمل لحسابه ضد المجالس التي يشترك فيها أو الدوائر التابعة لها خلال مدة عضويته .

وباستقرار هذه النصوص نجد أنه ليس فيها ما يمكن أن يستفاد منه بأن العضوية في المجلس الوطني الاستشاري تعتبر وظيفة يتمتع بها الجمع بينها وبين أي وظيفة أخرى بل على العكس من ذلك فإن هنالك نصوص تقطع بأن هذه العضوية لا تعتبر وظيفة وهي .

١ - نص البند الخامس من الفقرة (أ) للمادة الرابعة من قانون المجلس الوطني الاستشاري الذي اشترط فيمن يمين عضوا في المجلس أن لا يكون موظفاً ، فلما كان القانون يعتبر عضو المجلس موظفاً لما اشترط أن لا يكون موظفاً لأنه بهذا الاشتراط يكون قد اشترط أمراً محالاً إذ كيف يمكن أن يكون الموظف غير موظف ومن القواعد أن المستحيل لذاته لا يجوز اشتراطه أو التكليف به .

ولا يرد هنا القول بأن ما هدف إليه واضع القانون من هذا النص هو عدم جواز الجمع بين عضوية المجلس كوظيفة وبين أي وظيفة أخرى ، ذلك لأن النص لا يفيد هذا المعنى لالته ولا اصطلاحاً .

٢ - نص المادة ١٦/ من نفس القانون الذي اوجب ادراج وظائف الجهاز الإداري للمجلس الوطني الاستشاري في جدول تشكيلات الوظائف دون أن يوجب ادراج عضوية المجلس في الجدول - الأمر الذي يدل على أن العضوية ليست وظيفة والا لكان القانون اوجب ادراجها في الجدول شأنها في ذلك شأن الوظائف الأخرى وفقاً للقاعدة المقررة للوظائف العامة المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية وهو النظام العام المتعلق بالموظفين حيث وصف الموظف في المادة بأنه هو الذي ادرج وظيفته في نظام تشكيلات الوظائف الصادر بمقتضى قانون الميزانية العامة للدولة أو ميزانية إحدى المؤسسات والسلطات الحكومية الأخرى .

أما مجرد استيفاء الشخص راتباً أو مخصصات من الخزينة العامة فلا يكفي وحده لاعتباره موظفاً .

٣ - نص الفقرة (ج) من المادة ١٣/ من نفس القانون الذي اوجب أن تصرف لأعضاء المجلس المخصصات التي يقرها مجلس الوزراء وإجازة الجمع بين هذه المخصصات واتب التقاعد فلو كان عضو المجلس موظفاً لما جاز الجمع بينه ما يقضاه من مخصصات وبين راتب التقاعد .

٤ - نص المادة الخامسة من نفس القانون الذي حدد مدة المجلس بستين واثنا عشر يوماً جلالة الملك حق حله في أي وقت واعتبر المجلس متحلاً حكماً عند عند انتخاب المجلس التأسيسي وانعقاده الأمر الذي يدل دلالة قاطعة على أن القانون قد أضفى على هذا المجلس وضعاً خاصاً متميزاً عن بقية الأوضاع التي أضفناها على الموظفين .

٥ - نص الفقرة الأولى من المادة ٣/ من قانون نقابة المحامين النظاميين الذي اجاز للمحامي أن يتولى عضوية المجلس العامة ويمارس بنفس الوقت أعمال المحاماة باستثناء قبول الوكالة ضد المجلس الذي يشترك فيه خلال مدة عضوية ومن الواضح أن المجلس الوطني الاستشاري هو من المجالس العامة فينطبق عليه هذا النص بحيث يجوز لمن كان عضواً فيه أن يمارس أعمال المحاماة شريطة أن لا يقبل وكالة ضده .

وعليه نقرر بأن عضوية المجلس الوطني الاستشاري لا تعتبر وظيفة وبالتالي فلا يمنع على أعضاء المجلس من المحامين أن يمارسوا أعمال المحاماة خلال مدة عضويتهم .

قراراً صادر بتاريخ ١٢ جمادى الثاني سنة ١٣٩٨ هـ الموافق ٧٨/٥/١٧ .

عضو	عضو رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء	عضو محكمة التمييز
أديب طهوب	صلاح ارشيدات

عضو

رئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء

عيسى طماش

الرئيس الثاني لمحكمة التمييز  
نجيب الرشدان

الرئيس الأول لمحكمة التمييز  
موسى الساكت

١٩٧٨/٥/٢٤ .

هكذا من الأشهر